

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

نمر إلى الإحاطات، طبقا لمقتضيات المادة 128 من النظام الداخلي أعطي الكلمة للفريق الحركي في إطار إحاطة المجلس علما بقضية طارئة.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

الكل يعلم اليوم انطلاق امتحانات البكالوريا بمشاركة أزيد من نصف مليون تلميذ، وهو استحقاق تعليمي هام تتطلع من خلاله آلاف الأسر المغاربة إلى تنويع المسار الدراسي لأبنائهم بهذه الشهادة التي تحدد أفقهم الدراسي.

وإذ نتمنى بهذه المناسبة أن تمر هذه الامتحانات في أجواء جيدة وبتنظيم محكم، يوفر تكافؤ الفرص بين جميع المشاركين، كما نتمنى النجاح والتوفيق لجميع المتبارين، فإننا نود أن نخصص إحاطتنا هاته لباقي المحطات التي تهم المتفوقين منهم، ويتعلق الأمر بالتسجيل في المدارس والمعاهد العليا والمباريات التي ترتبط بالشهادة.

وفي هذا الإطار، السيد الرئيس، نود أن نتقدم إلى الحكومة ببعض الملاحظات والاقتراحات في هذا المجال:

أولا، لا بد من تدبير محكم للزمن فيما يرتبط بفتح التباري قصد الولوج إلى المدارس والمعاهد والكليات التي تخول شهادة البكالوريا الدخول إليها، وعبر ذلك تأجيل تحديد أجل هذه المباريات وعملية الاستحقاقات إلى ما وراء الدورة الاستدراكية للبكالوريا قصد ضمان مشاركة جميع الناجحين في الدوريتين، مقترحين في هذا السياق تحديد الآجال في شهر شتنبر المقبل.

ثانيا، مراعاة لتكاليف الوثائق المطلوبة لوضع ترشيحات المشاركة في مباريات الولوج إلى مختلف المعاهد والمدارس والكليات وما يرتبط بها من مصاريف التنقل وإرسال الملفات عبر البريد المضمون، نقترح أن يفتح باب الترشح عبر الأنترنت تسهيلا لمأمورية التلاميذ وذوئهم، على أن يتقدم المتفوقون منهم بالملفات والوثائق المطلوبة، علما أن برنامج "مسار" والربط الإلكتروني للمعاهد بالأكاديميات الجهوية يوفر إمكانيات الحصول على كشوفات النقط المحصل عليها من طرف المترشحين قصد إجراء عملية الانتقاء.

ثالثا، ولهذا لا بد من مراعاة تزامن إعلان عن النتائج مع تواريخ اجتياز مباريات لولوج مختلف المعاهد والمدارس العليا.

رابعا، ارتباطا بهذا الموضوع، نسجل باستغراب أن بعض المؤسسات والمعاهد تعتمد إلى إقصاء الإناث الحاصلات على البكالوريا في حق التباري للولوج إليها في غياب إطار قانوني أو تنظيمي يبرر هذا الاستثناء، إستبعاد

محضر الجلسة رقم 951

التاريخ: الثلاثاء 12 شعبان 1435 هـ (10 يونيو 2014 م)

الرئاسة: المستشار السيد محمد فضيلي، الخليفة الثاني لرئيس المجلس.

التوقيت: ثلاث ساعات وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة الخامسة والدقيقة العشرة بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد محمد فضيلي، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الدستور، وخصوصا الفصل 100 منه، ومقتضيات القانون الداخلي للمجلس، يخصص مجلس المستشارين هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول هذه المواضيع، أعطي الكلمة للسيد أمين الجلسة ليخبرنا على ما جد من مراسلات، فليفضل مشكورا.

المستشار السيد محمد عذاب، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

توصلت الرئاسة بمراسلة من رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار، يلتمس من خلالها تأجيل السؤال الموجه للسيد الوزير المنتدب لدى وزير التجهيز والنقل واللوجستيك المكلف بالنقل، حول موضوع وضعية النقل البحري إلى جلسة لاحقة.

كما توصلت الرئاسة بمراسلة من رئيس الفريق الاشتراكي يطلب من خلالها تأجيل السؤال الموجه للسيد وزير العدل حول الفئات المؤهلة لتحرير العقود ثابتة التاريخ إلى جلسة لاحقة.

وبالنسبة للأسئلة الشفهية والكتابية التي توصل بها المجلس المستشارين إلى غاية يوم الثلاثاء 10 يونيو:

- عدد الأسئلة الشفهية: 24 سؤالا؛

- عدد الأسئلة الكتابية: 9 أسئلة؛

- عدد الأجوبة الكتابية: جواب واحد.

شكرا السيد الرئيس.

وتغذية التوترات الاجتماعية.

إن الديمقراطية الحقبة تقضي من الحكومة الاهتمام بأوضاع الطبقة العاملة وانشغالها، والبحث عن كل الشروط التي تساعد على خلق مناخ اجتماعي سليم من خلال تفاوض حقيقي منتج وإيجابي يخدم ليس فقط المطالب الاجتماعية بل كذلك المصالح العليا لوطننا.

إن الحكومة مدعوة إلى التحلي بالجرأة والقدرة على الإبداع في التعاطي مع الملف الاجتماعي وعدم ربطه بخطاب الأزمة، لا تتحمل فيها الطبقة العاملة أية مسؤولية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

الكلمة الآن لفريق الأصالة والمعاصرة من أجل إحاطة المجلس علما بقضية طارئة، فليتفضل السيد...

المستشار السيد أحمد السنيني:

شكرا السيد الرئيس.

موضوع الإحاطة اليوم يتوقف، السيد الرئيس، من خلاله على شطحات أخرى من شطحات أعضاء هذا الفريق الحكومي الغريب الأطوار، الذي استأنس المغاربة على زلاته السياسية والمتكررة التي تكشف يوما بعد يوم عدم قدرته للخروج من ملعب الهواة ودخول الاحترافية السياسية التي تقضي الوضوح والصدق والواقعية والمعقول بتغييره.

النموذج الذي استوقفنا في فريق الأصالة والمعاصرة هذه الأيام الأخيرة هو القرار المتسرع والذي ولد ميتا، والذي ينعكس عليه المثل الشعبي "اطلع تاكل الكرموس، انزل اشكون اللي قالها لك" للسيد وزير التعليم العالي المحترم القاضي بتعميم المنحة على جميع الطلبة الذين سيتقدمون بطلبات الحصول عليها خلال الموسم الجامعي المقبل، والذي تم التراجع عنه بشكل مبالغت بمررات أقل ما يقال عنها أنها واهية، سكينزوفينية، الذي طبعت الخطاب والممارسة الحكومية طيلة تحملها للمسؤولية.

وإذا كان السيد الوزير اعتبر تعميم المنحة يندرج ضمن مجهود كبير، الهدف منه هو الاستثمار في الشباب والعلم في تحقيق المعرفة، فإننا نتساءل معه أين يمكن إدراج الكذب وتغليب الرأي العام الطلابي ولأسرهم؟ هذا يندرج كذلك ضمن مجهود حكومي كبير الهدف منه بيع الوهم وقتل الأمل والثقة والاستثمار في أسلوب شعبي مكشوف ومفضوح طالما أكدنا أن حبله قصير.

السيد الرئيس المحترم،

إن هذا النوع من التضارب والتناقض في القرارات المتخذة من طرف الحكومة والتي لها علاقة مباشرة بالمعيش اليومي للمواطنين، يذكرنا بخرجات

ملفات الترشيحات ضد كل مقتضيات الدستور التي تؤكد على تساوي المواطنين، إناثا وذكورا، في حق الولوج إلى مختلف الوظائف ومختلف القوانين والبرامج المدعمة للمساواة والمناصفة.

لهذا، ندعو الحكومة والوزارة الوصية لتدارك هذا الخلل الذي يحرم المرأة المغربية من حقها المشروع في نيل مختلف الوظائف.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

في نفس الإطار، الكلمة للفريق الدستوري.. إذن نمر إلى الفريق الفيدرالي، لكم الكلمة من أجل إحاطة المجلس علما بقضية طارئة.

المستشار السيد العربي حبشي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

أخواتي، إخواني المستشارين،

يعرف الحوار الاجتماعي توقفا غير مفهوم من طرف الحكومة رغم التزام رئيس الحكومة باستئنافه بعد فاتح ماي، مما يشكل إخلالا بالالتزامات تجاه الطبقة العاملة والرأي العام الوطني.

لقد لاحظنا أن الحكومة تتبنى مبدأ الحوار على مستوى الخطاب، لكنها وللأسف تطبق المقاربة الأحادية على مستوى الفعل، فبعد الإجراءات الحكومية الهزيلة التي لم ترق إلى الحدود الدنيا من انتظارات الشغيلة المغربية، واصلت الحكومة نهجها الأحادي، والدليل أن الحكومة مست بمكتسب اجتماعي يهم طلبات الإحالة على التقاعد من طرف الموظفين الذين يبلغ سنهم أقل من 60 سنة في إطار نظام المعاشات المدنية.

كما أن الحكومة أرادت تمرير مجموعة من المراسيم التي تهم الحركة وإعادة انتشار الموظفين والتكوين المستمر والتوظيف بالعقد ذات المدة المحددة وذلك خارج الحوار الاجتماعي. وبالمناسبة، لا بد أن نذكر أن السيد وزير الوظيفة العمومية وتحديث القطاعات قد تعاطى إيجابا مع مقترحات المركزيات النقابية هذا الصباح.

ماذا تعني ممارسات الحكومة في هذا الإطار في ظل غياب الحوار الاجتماعي؟

هذا يدل أن الحكومة تفتقد للثقافة الديمقراطية في تعاملها مع الحركة النقابية الجادة، ولا تستوعب مزايا التفاوض الجماعي لحل النزاعات الاجتماعية وتلبية المطالب المادية والمهنية للطبقة العاملة.

إن التصيق القانوني والمؤسسي على الحقوق النقابية التي أقرها الدستور، وعلى رأسها المفاوضة الجماعية، والهجوم المنهج على المكتسبات الاجتماعية، واستمرار الارتفاعات المتوالية للأسعار، وتشجيع الهشاشة لتشمل الفئات الوسطى، كلها عناصر لا تساعد إلا على تأجيج الأوضاع

لشيء إلا لكونهم أرادوا الاستقامة والعدل منهاجا في عملهم ومهامهم. كما أنه خلال تواجد هاذ الطالبات في المستشفيات، فاجأ باستياء كبير إلى نقص في جودة الخدمات والنقص الحاد وغير المبرر في مخزون الأدوية وخاصة مادة البنج، هذه المادة التي تحولت إلى مادة نادرة مما يهدد الصحة العامة للمواطنين والمواطنات ويعرضها للخطر. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

نشعر الآن في معالجة الأسئلة الشفوية المطروحة في هذه الجلسة، ويتعلق الأمر بأسئلة موجهة لقطاعات التعمير، التربية الوطنية، الثقافة، قطاعات الوظيفة العمومية، العدل، الصحة، الاتصال، الصناعة التقليدية، التشغيل، والبيئة.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤال الموجه إلى السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة حول إدماج حاملي الشهادات العليا المعطلين (الدكتوراه والماستر). الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار، فليفضل الأستاذ لعلي.

المستشار السيد لحبيب لعلي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

اسمحوا لي، السيد الوزير، سأحيز هذا السؤال لأن هذا السؤال وضع لحكومة سابقة في أوضاع سابقة، ولكن ما زال الموضوع يثير اهتمام المواطنين وهو تشغيل الشباب حاملي الدكتوراه والماستر في الوظيفة العمومية والإدارة العمومية، تفضلوا تعطينا جواب السيد الوزير، ونحتفظ بالتعقيب لأنه حينما السؤال السيد الرئيس. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

السيد الوزير، لكم الكلمة للإجابة على السؤال، تفضلوا.

السيد محمد مبديع، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالوظيفة

العمومية وتحديث الإدارة:

شكرا السيد الرئيس.

أولا، في البداية أتوجه بخلص الشكرات للسيدات والسادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

أؤكد في البداية أن إدماج حاملي شهادة الدكتوراه والماستر والشهادات

أحد أعضاء هذه الحكومة الذي تخصص في تكذيب كل الأخبار المتعلقة بالرفع من أسعار السلع والخدمات، خاصة أسعار فاتورة الماء والكهرباء، ليعود بعد ذلك ويعلن دون نجل أو حرج عزم الحكومة الزيادة في أسعار هذه المادة المهمة.

إننا نأمل، في فريق الأصالة والمعاصرة، أن تكف هذه الحكومة عن مثل هذه الخرجات غير المحسوبة، حيث تظل عليها كل يوم بمبادرة لا نكاد نصدقها حتى نباغت بقرار تقيض لها يقضي بإلغائها أو التراجع عنها، وهو ما يولد المزيد من التوجس والريبة عن كل ما يصدر عن هذه الحكومة، ويعمق اليأس والإحباط لدى المواطنين. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة الآن للفريق الاستقلالي.

المستشار السيد محمد نصري:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

يشرفني أن أتدخل، باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، لأحيط المجلس الموقر علما وعبره كافة الشعب المغربي بالخروقات التي تشهدها الأحياء الجامعية، خاصة فيما يرتبط بالمطاعم الجامعية، وهو وضع يتناقض مع كل الوعود والتصريحات التي أعلنتها الوزارة والمكتب الوطني للأعمال الجامعية والاجتماعية والثقافية، والقاضي بتجويد خدمات المطاعم الجامعية، وتحسين طرق تديرها.

فبعد القرار التعسفي القاضي بمنع الطالبات والطلبة المنتهين للمدن الجامعية من الاستفادة من وجبات التغذية، تتواصل اليوم مظاهر العبث والفساد بشتى أبعاده في مختلف المطاعم الجامعية التي تشهد تسببا وتدهورا خطيرا في الخدمات المقدمة.

وعلى سبيل المثال لا الحصر، فقد عرف الحي الجامعي أكدال بالرباط اليوم الخامس هاذ الشهر ديال شهر 6 توزيع وجبة غذاء فاسدة، انتهى تاريخ صلاحيتها مما تسبب في تسمم ومضاعفات صحية خطيرة للطالبات اللواتي تقدمن بشكايات في هذا الموضوع، غير أن القسم الاقتصادي بالحي الجامعي المذكور والمكتب الوطني للأعمال الجامعية والاجتماعية والثقافية، وبدل أن يعمل على فتح تحقيق في الموضوع، سارع مع الأسف - وبكل رعونة إلى تليفيق الشائعات ومحاولة التهرب من المسؤولية وممارسة كل أنواع ووسائل الضغط والابتزاز الممكنة على الطالبات قصد التراجع عن المطالبة بحقوقهن، بل سبق وأن تم تبني أسلوب العقاب والترهيب في شأن الموظفين العاملين في الأحياء الجامعية بتوقيفهم أو نقلهم إلى أحياء أخرى لا

توظف المواطن بالاستحقاق، بالمباراة، أنه في آخر المطاف في صالح المواطن وفي صالح الوطن.

هاذ الشي اللي ابغينا، ابغينا نعطيو أرقام اليوم، وتقولو ها كيفاش كنا نتمشاو، ها كيفاش غيرنا الأسلوب وها هي النتائج، لأنه قال لو "رَبِّ أَرْنِبِ كَيْفَ تُخَيِّبِ الْمُؤْمِنِينَ قَالَ أَوْلَمْ تُؤْمِنُوا قَالَ بَلَىٰ وَلَكِنَّ لَيْسَ مِنَّا مَن لَّيْطُمِّنُ قُلُوبَ الْمُغَايِرَةِ أَنْ مَا تَقُومُ بِهِ الْحُكُومَةُ فِي مَجَالِ التَّوْظِيفِ حَالِيَا بِصِفَةِ الْاِسْتِحْقَاقِ هُوَ الْاَسْلُوبُ الصَّحِيحُ وَالصَّوَابُ. وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار. لكم الكلمة، السيد الوزير، للرد على التعقيب، تفضلوا.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أنا تشكرك على هاذ التجاوب ديالك مع الإجراءات اللي كتقوم بها الحكومة الآن، وهذا من باب الإنصاف ومن باب تكافؤ الفرص، من باب إحقاق الحق وإعطاء المناصب لمن يستحقها في إطار من الشفافية والوضوح، والدليل على ذلك أن محدودية اليوم الوقفات الاحتجاجية، فللغاية اليوم أصبحوا يتهجون ويفرحون أنهم تم قبولهم في مباريات دون أي تدخل، وهذا افتتاح جديد، وهذا تحول جديد في الديمقراطية في المغرب، نحن سندعمه وسنسير في هذا الإصلاح إن شاء الله.

وأعدكم، السيد المستشار، أن في المستقبل إن شاء الله سأمكنكم من هذه الإحصائيات التي حقيقة ستكون صادمة لأنها لم تكن بالشكل الذي نتوخاه لإدارتنا جميعا المغربية. شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

السؤال الثاني موضوعه الوضعية الصعبة للموظفين العاملين بالمناطق النائية.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال، فليفضل مشكورا.

المستشار السيد عبد اللطيف اسطنبولي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

المائلة تم في إطار المتضيات القانونية السابقة التي كانت تتيح إمكانية التوظيف المباشر.

وفي هذا الإطار، كانت هذه التوظيفات تتم بغاية شغل مناصب شاغرة في الوظيفة العمومية والجماعات المحلية، وبدون شك بأن هذه العملية، عملية التوظيف المباشر لحاملي الشهادات العليا، راكمت عدة اختلالات، وهذا واقع، بالنظر أن جل التوظيفات لم تكن ترمي إلى الاحتياجات الواقعية الحقيقية الفعلية للإدارات العمومية بقدر ما كانت تستهدف إدماج المعطلين للتقليص من عطالة حاملي الشهادات العليا.

لمعالجة هذه الاختلالات، هناك مقارنة فيها ثلاث مقاربات:

أولا، تعميم سياسة توظيفية مبنية على الاستحقاق منذ 2012، تعتمد على المباريات، وبالتالي أصبحت تنظم بناء على الدلائل المرجعية للوظائف والكفاءات (يعني كيتوظفوا على حساب الخصاص وعلى حسب الكفاءة وكذلك النوعية)، ومن شأن هذا أن يضمن تفادي التفاوت والاختلال بين الكفاءة والوظيفة.

النقطة الثانية، تعيين هذه الفئة من الموظفين في الوظائف التي تقترب من تكوينهم أو من يعني تخصصهم، وتقييم أداءهم لتأهيلهم لممارسة المهام المسندة إليهم.

والنقطة الثالثة هي بالنسبة لبعض الموظفين الذين لم يتم تأهيلهم، ويمكن أن يكونوا ذا جدوى وذا مردودية أحسن في إدارة أخرى، نحن الآن بدراسة إمكانية يعني انتقلهم من إدارتهم الحالية إلى إدارة أخرى في إطار مشروع الحركة الذي يناقشه اليوم المجلس الأعلى للوظيفة العمومية. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

السيد المستشار، لكم الكلمة.

المستشار السيد لحبيب لعلج:

شكرا السيد الوزير.

وهذه مناسبة كريمة باش في الحقيقة يمكن لي تقول لكم اتما حكومة فاضلة، لأن كنت كنتظن منك أنه تعطيني أرقام اللي كتبين أنه اشغال من واحد توظف عبثا؟ اشغال من واحد توظف سياسيا؟

وهذه الحكومة الفاضلة اليوم التي نناشدها ونصفق لها أنها أصبحت تشغل بالاستحقاق، هذا شيء جميل، ولكن في إطار الحكامة وفي إطار الجدية في العمل، ابغيتكم، السيد الوزير، الله يجازيكم بخير تعطينا موعد لستة اشهر باش تديروا لنا الوظيفة العمومية أشنو هي الأداء ديالها في السابق؟ أشنو كان كيعطي الموظف في السابق اللي توظف بطريقة مباشرة أشنو هو الإنتاج ديالو والإنتاج ديال الموظف بالاستحقاق اللي كيشغل لأنه استحق ذاك المكان، باش المغاربة يوعدوا أنه ملي كتطلب الحكومة أنه

إلا أن هذه اللجان لم تشتغل بالشكل يعني المندمج والموحد، فهناك لجان اعتبرت أن إقليميا كاملا يعتبر نائيا، وهناك لجان أخرى لها منظور آخر، وتعذر تحديد هذه اللوائح.

أشئو هو المعمول الآن؟ احنا واعييين بهاذ الإشكالية، ولا بد ما نشجعو الموظفين باش يمشيو للمناطق النائية والصعبة الولوج، واللي ما كتوفرش فيها المصالح الاجتماعية ولا البنات الأساسية الضرورية للحياة العادية. فقررنا أننا نخلقو مناطق، أو كنتصورو نخلقو مناطق تتكون من أربعة أصناف أو خمسة، تكون فيها المنطقة الخامسة خاصة بمقرات العمل النائية، النائية والصعبة، وعلى أساس أن ندمج التعويض عن الإقامة أو عن مقر العمل في منظومة الأجور التي الآن هي بصدد نقاش داخل المراجعة الشاملة للنظام الأساسي للوظيفة العمومية.

وبهذه الطريقة، سنسرع وسنتمكن من تشجيع هؤلاء الموظفين للعمل في المناطق صعبة الولوج.
شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة في إطار التعقيب لفريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد الحفيظ أحتيت:

شكرا السيد الوزير على هذه التوضيحات. كنا كتنظرو منكم، السيد الوزير، باش تعطوننا شي جواب مقنع، وبالخصوص في الحكومة اللي دوزت هذي عامين ونصف، تعطوننا أشئو درتو؟

إلا أن، السيد الوزير، كنا نلاحظو، وأشرت في واحد الكلمة، بأن هذي مدة سنوات، واش هاذ الموظفين غيبقاو هاذ المدة، ست سنين دازت، ويزيدو ست سنين أخرى؟

لذلك، السيد الوزير، فغادي نعطيوك احنايا كحزب الأصالة والمعاصرة بعض الملاحظات:

أولا، ضرورة الإسراع بالإفراج عن التعويضات الخاصة بالعمالين بالمناطق النائية، خصوصا وأن إقرارها تم سنة 2009، وتم التأكد عليها في اتفاق 26 أبريل 2011، النقطة الأولى.

النقطة الثانية، السيد الوزير، حسب زميلكم السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني، تتحمل مصالح وزارتك المسؤولية في هذا التأخير، بحيث لا زالت تستقبل تقارير اللجنة الإقليمية المحدثة لهذا الغرض، مازال كتنستقبلوا، السيد الوزير، التقارير.

ثالثا، نشدد على ضرورة وفاء الحكومة بالالتزامات المسطرة باتفاق 26 أبريل، ومن بينها التعويض عن العمل بالمناطق النائية والصعبة.

رابعا، الوعد الذي قدمه محمد الوفا عندما كان وزيرا للتربية الوطنية

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،
السيد الوزير،

لا زالت شريحة واسعة من الموظفين العاملين في المناطق النائية والصعبة ينتظرون من الحكومة الحالية تقديم أجوبة عملية وحقيقية لتنفيذ ما تعهدت به بخصوص تقديم تحفيزات للمواطنين قصد العمل بتلك المناطق النائية لتغطية الخصاص داخل المراكز الإدارية المتواجدة على صعيد التراب الوطني، وتوفير لهم شروط الاستقرار الاجتماعي، من سكن وتنقل وغيرها، لتساهم هذه الفئة في العيش الكريم من المواطنين، والذين نعتبرهم مواطنون مجندون لخدمة المواطن والصالح العام.

هذه الفئة، السيد الوزير، لازالوا ينتظرون رد الاعتبار من هذه الحكومة، وبما أن تنفيذ هذا الالتزام لازال معلقا ومدرجا ضمن خاتمة التسويات غير المبررة، نسألكم، السيد الوزير، عن مبرر التأخر في إخراج المرسوم الخاص بالتعويض المستحق عن العمل في المناطق النائية والصعبة، وهل تتوفر الحكومة على رؤية واضحة لمعالجة وضعية الموظفين العاملين بالمناطق الصعبة والنائية؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

السيد الوزير، لكم الكلمة للإجابة على السؤال، تفضلوا.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالوظيفة العمومية

وتحديث الإدارة:

شكرا السيد الرئيس.

تنشكر السيد المستشار من فريق الأصالة والمعاصرة على طرحه لهذا السؤال.

أود، في البداية، أن أذكر السادة المستشارين المحترمين بأن الحكومة التزمت سنة 2008 في إطار الحوار الاجتماعي بإحداث تعويض عن العمل لفائدة موظفي قطاع التعليم وقطاع الصحة بالمناطق الصعبة والنائية بالعالم القروي خصوصا، قصد استقطاب الأطر التعليمية وشبه الطبية للعمل في هذه المناطق.

وتفعيلا لهذا الالتزام، أعدت آنذاك الوزارة المكلفة بالوظيفة العمومية مرسوم في شأن إحداث تعويض عن العمل بالمناطق الصعبة والنائية بالعالم القروي، وتم عرض هذا المرسوم على المجلس الحكومي سنة 2011، وقرر المجلس تأجيل المصادقة عليه إلى حين إعداد لوائح مقرات العمل المستهدفة بهذا التعويض.

وتشكلت آنذاك لجان محلية وإقليمية، تتكون من وزارتي التعليم والصحة والنقابات المحلية والسلطات العمومية المحلية، لتحديد الأماكن الصعبة التي ستدرج ضمن لائحة الممكن التعويض عنها.

زملائي الأعزاء،

السادة الوزراء المحترمين،

إذن، هذا السؤال كما قلتو، السيد الرئيس، حول تدبير التضامن المجالي بالمغرب.

إن الإعداد المتوازن للمجال الترابي يعد إحدى المداخل الأساسية للتنمية الفعالة، فالعلاقة بين التنمية وإعداد التراب الوطني لها أهمية بالغة في وضع إستراتيجية لنمو كل المجتمعات، إذ أضحي الاهتمام باستعمال المجال وإعداده مرتبطا بفكرة البعد الجغرافي لمشاكل الاقتصاد.

إننا نسجل أن الهدف الأساسي الذي يرمي إليه كل من إعداد التراب والتنمية هو التضامن بين المجالات، وذلك عبر إعادة توزيع الأنشطة الاقتصادية توزيعا متكافئا على مجموع التراب الوطني لتقليل فوارق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، آخذين بعين الاعتبار الخصوصيات المحلية قصد ضمان المساواة في الحظوظ بين المواطنين على مجموع التراب الوطني لترجمة الوحدة والتضامن المجالي الذي هو جوهر إعداد التراب للحد من الإقصاء الاجتماعي وتعبئة كل الفاعلين.

إن التوجه نحو مجال متضامن لا يمكننا بلوغه إلا بالتركيز بشكل أساسي على خلق نوع من التصورات المندمجة بين التهيئة الحضارية من جهة والقروية من جهة أخرى قصد بلورة التنمية بمفهومها الشامل بين الجهات، كما يمكن اعتبار التضامن المجالي من بين الإشكاليات الإستراتيجية لنمو كل المجتمعات، إذ أن الاهتمام بالاستعمال المجالي يرتبط بمفهوم جهوي مبني على توازن متكامل بين جميع المكونات بارتكاز على البعد الجغرافي للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي وجب التفكير على عدم مركزيته.

إن الهدف الرئيسي من تدبير التضامن المجالي هو بسط سياسة متكاملة تهدف إلى إعادة توزيع الأنشطة الاقتصادية بطريقة متكافئة وعادلة على كافة التراب الوطني قصد الحد من الفوارق التنموية، الاقتصادية والاجتماعية، مع الأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المحلية لتجسيد سياسة عامة للتنمية لضمان المساواة وتكافؤ الفرص للمواطنين في الحظوظ على مجموع التراب الوطني لتأكيد الوحدة والتضامن كخيار جوهري.

إذن، السؤال، السيد الوزير، واعتبارا لكون المجال مركز اهتمامات السياسات العامة ومخططاتها ومحركات للتنمية الشاملة، فإننا نسألكم، السيد الوزير، عن برنامج وزارتم حول تدبير التضامن المجالي. وفي هذا الشأن، السيد الوزير، وخا السؤال درناه وكلنا داغية، هذا غير كتكميل لعدم ضياع الوقت للاستثمار في الوقت 3 دقائق اللي معطية لنا.

وشكرا السيد الوزير.

شكرا السيد الرئيس.

خلال استقباله لأربع هيئات نقابية، النقابة الوطنية للتعليم (CDT¹)، النقابة الوطنية للتعليم التابعة لـ (FDT²)، الجامعة الوطنية للتعليم (UMT³)، الجامعة الوطنية لموظفي التعليم (UNMT⁴) بتطبيق التعويض عن العمل في المناطق النائية والصعبة.

خامسا، التحفيز عن العمل في المناطق النائية سيساهم -لا محالة- في حل ولو بشكل جزئي المشاكل المرتبطة بالخصاص في الموارد البشرية بتلك المناطق.

وغادي نرجعو، السيد الوزير، هاذ الموظفين كلهم كيعانو خصاص، كيعانيو مشاكل ديال السكن، المشاكل ديال السكن، السيد الوزير، حتى هي راه مشكلة عويصة جدا، راه الموظف كينتقل ما بين المقر العمل ديالو 40 و 50 كلم والسكن ما كاينش، خصم تشوفوا الحلول لهاذ الموظفين. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة، السيد الوزير، للرد على التعقيب، تفضلوا.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالوظيفة العمومية

وتحديث الإدارة:

بسرعة.

السيد المستشار،

ما كنتخلفوش على الأهداف، الآليات الآن فيها إشكالية، التقارير باقي كنتوصلو بهم، توصلنا بـ 73 تقرير مقابل 82، ولكن هذي تقارير متعارضة، متباينة، تختلف بعضها البعض على الشروط والمقاييس، وبالتالي يتعذر استغلالها.

لهذا، نحن نقترح منظورا آخر، سنعرضه عليكم قريبا إن شاء الله.

شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، شكرا على مساهمتكم.

وننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير التعمير وإعداد التراب الوطني، السؤال الآني الأول حول تدبير التضامن المجالي بالمغرب. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد عزيز البار:

شكرا السيد الرئيس.

أخواتي المستشارات،

¹ La Confédération Démocratique du Travail

² La Fédération Démocratique du Travail

³ L'Union Marocaine du Travail

⁴ L'Union National du Travail au Maroc

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

لكم الكلمة، السيد الوزير، للإجابة على السؤال، تفضلوا.

السيد محمد العنصر، وزير التعمير وإعداد التراب الوطني:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين،

شكرا السيد المستشار المحترم.

أعتقد أنه فعلا من الصعوبة الحديث عن السياسات المحلية والتضامن المحلي في إطار سؤال شفوي، ولكن مع ذلك لا بد أن أقول أولا أن هناك أشياء متفقين عليها، هناك ارتباط وثيق ما بين التنمية المستدامة والمتزنة وليس التعادلية، لأن المشكل راه ماثي أن.. راه قتلوها، راه خص الاختصاصات والكفاءات، ضروري أنه يكون مرتبط بالتضامن المحلي، وهذا المبدأ ديال التضامن فهو لم يغب أبدا على جميع التدخلات العمومية منذ بداية الاستقلال وإلى يومنا هذا، ونجده، نجده مثلا عندما نرى كيف توزع (la TVA⁵) على الجماعات، نجدها عندما نرى ما يفعله المجالس الجهوية والمجالس الإقليمية التي تحاول فعلا أن تأخذ بعين الاعتبار هاذ التفاوتات المحلية، نجده في (I'INDH⁶)، نجده في عدد من المجالات.

لكن الحقيقة يجب أن نعترف بها أن هذا كله يظهر بمظهر مساعدة وإعانات أكثر مما هو بلورة سياسة تضامن محلية حقيقية، لماذا؟ لأن نعتبر أن هذه السياسة لا يمكن أن ترى النور إلا في إطار إعادة التأهيل وإعادة الاعتبار إلى سياسة تهينة التراب الوطني.

بالفعل سنجد هناك أن المخطط الوطني مثلا يعطي أشنا هما المؤهلات ديال كل جهة، أشنو هي الحاجيات اللي يمكن أنها تنكب عليها وينكبوا عليها القطاعات لأن هذا المشكل أفقي يهم القطاعات كلها، وأحسن من ذلك أن هناك المخططات الجهوية لإعداد التراب الوطني التي تدقق هذه التوجهات الكبرى، وتأخذ بعين الاعتبار المجالات الحقيقية، تنخرجو آنذاك من يعطي لهاذ الجماعة واعطي لهذي واعطي لكنا، لكن ندخل في إطار ما يسمى بمجالات داخل الجهة الذي يمكن أن نحدد بتدقيق ما يجب أن يعطي، أشنو هما الخدمات؟ أشنو هما الإجراءات؟ وهذا لن يتأتى إلا مع الجهوية المتقدمة في إطار برامج تعاقدية داخل الجهة كما هناك برامج تعاقدية بين الجهة والدولة.

ما نغيشي نطول في هاذ الباب هذا لأن نحن الآن نساعد الجهات كلها على تحضير هذه المخططات الجهوية لتكون في موعد الجهوية المتقدمة قريبا إن شاء الله ونبلور سياسية تضامنية محلية حقيقية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

لكم الكلمة في إطار التعقيب، تفضلوا فريق الأصالة.

المستشار السيد عزيز اللبار:

يعني الكل يعلم حرصكم والغيرة ديالكم في هذا المجال بالخصوص وفي التعمير عامة، غير إنما عندنا بعض الأمور للتذكير ببعض العوائق الكبرى لتدبير جيد للمجال الترابي والتي لم تتمكن الحكومة من معالجتها، وهي كما يلي:

- أولا، النمو السكاني السريع وارتفاع البطالة؛

- التهميش والإقصاء الاجتماعي؛

- تباينات سوسيو محلية وتنامي الهجرة القروية؛

- ضعف البنيات الإنتاجية ووتيرة النمو الاقتصادي وإغفاله المردودية والإنتاجية؛

- تحديات العولمة ومنافسة السوق العالمية؛

- الخصاص في الموارد المائية والاستغلال المفرط للموارد الطبيعية.

من هذا المنطلق، ولأجل حسن تدبير التضامن المحلي، نترح عليكم، السيد الوزير المحترم:

- توزيع الموارد العمومية بشكل متوازن بين الجهات كما أشرتم لها في نطاق الجواب ديالكم حول الجهة الموسعة لتطبيق الجهة الموسعة مستقبلا إن شاء الله؛

- تدعيم التضامن بين المجالات المحظوظة والفقيرة وبين مكونات المجتمع؛

- معرفة حاجيات السكان والتوفيق بين الاختيارات الفردية والعمومية؛

- توزيع الموارد العمومية حسب المناطق والفئات الفقيرة؛

- توعية المواطنين والجماعات الترابية بأهمية محيطهم الطبيعي، وضرورة الاستشارة وإشراك السكان في إنجاز مشاريعهم، يعني تهم مجلهم، وخاصة المجال الاجتماعي والاقتصادي، وعدم تطبيق الشطط في نطاق الجهة الموسعة في استعمال السلطة على حقوقهم وممتلكاتهم، أي حقوق المواطنين بطرق تعسفية ولا قانونية.

إذن وأتم تعلمون على ماذا ومن أتكم، السيد الوزير المحترم والسيد الرئيس، اللي وللأسف لا أحد يتحرك، أو يحرك ساكنا، كأننا رجعنا إلى عهد السبية والفوضى بالعلالي، فسندرج إن شاء الله بحول الله إلى أسئلة من هاذ المنبر إن شاء الله، ولتفسير الفضائح ولفضح ما يمكن إفضاحه إن شاء الله للمواطنين المغاربة إن شاء الله وحول الله.

⁵ Taxe sur la Valeur Ajoutée⁶ Initiative Nationale du Développement Humain

مجالا استراتيجيا لتوفره على مؤهلات بشرية وطبيعية كبيرة. ويشكل المجال القروي في المغرب كل الحيز الجغرافي الخارج على نطاق المدارات الحضرية، وقد تميز هذا الفضاء بالتراجع المستمر للسكان القروية بفعل ضعف السياسات الحكومية المتعاقبة وعوامل مؤثرة، نذكر منها ما يلي:

أولا، السيد الوزير المحترم، تزايد حجم المدن وتوسعها من جراء ضمها لمدارات حضرية كانت إلى عهد قريب مجالات قروية صرفة؛

ثانيا، ترقية بعض المراكز القروية إلى مراكز حضرية دون الأخذ بعين الاعتبار مواكبة هذه المراكز بتجهيزات اجتماعية صحية وتربوية وإدارية أخرى؛

ثالثا، الهجرة القروية وما تعرفه البادية المغربية من مشاكل، خاصة الفقر، البطالة وتراجع وتيرة النشاط الفلاحي بسبب التغيرات المناخية، الجفاف والنقص في التجهيزات السوسيو اقتصادية.

كل هذه العوامل السابقة أضحت عائقا لتبني سياسة قروية واضحة المعالم لتنمية هذه المجالات ورفع من المستوى المعيشي للسكان وتأهيل المجالات القروية وفق منظور تنموي مستدام.

السيد الوزير المحترم،

بعض المراكز القروية أصبحت الآن حضرية، وهي تفتقد وتفترق إلى أبسط الحاجيات، وبالتالي، السيد الوزير المحترم، لا بد أن تولوا اهتماما بالغاً لهذه المراكز الحضرية التي هي الواجهة الرئيسية للسكان والواجهة الرئيسية للزائرين، لا بد، السيد الوزير، أن تبدو اهتماما هاما لهذا الموضوع حتى نضبط ونتهياً ونلتحق كسائر الدول المتقدمة في هذا المجال. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار.

السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير التعمير واعداد التراب الوطني:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم،

إذا كان السؤال الأول يحتاج إلى جلسة، فهذا ربما يحتاج إلى يوم دراسي، لكن مع ذلك السياسة القروية أو السياسات القروية كما سميتها هي بالفعل ما يمكننا أن نقول أنها كانت غائبة أو ما كانت شاي، يعني الكل يتذكر منذ فجر الاستقلال وجميع المخططات التي كانت آنذاك والسياسات الحكومية والتصرجات الحكومية كانت دائما تضع الاهتمام بالعالم القروي من ضمن الأولويات.

صحيح أن يعني المبررات الموضوعية لهذا الاهتمام هي موجودة، أولا العالم القروي شساعة التراب، أكثر من 90% ديال المساحة، الساكنة رغم أن هاذ التسريع في التحضير، يعني في الدخول إلى الحواضر، راه تيبقى

وشكرا للجميع، وأستسمح إن أطلت السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة في إطار الرد على التعقيب، السيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير التعمير واعداد التراب الوطني:

السيد المستشار المحترم،

بالفعل أنا أقول أن التضامن المجالي ضروري، ولا يمكن أن يكون فعلا إلا في إطار المجالات الترابية. إعداد التراب الوطني يعني بخلصة شديدة، خرج الآن من ذيك الفكرة اللي كانت، لأن لما أنشئ أن يجب أن يكون واحد التوزيع عادل ونوجهو للأنشطة وكذا، اليوم لا أحد يمكن أن يفرض على نشاط معين أو مستثمر معين أن يذهب إلى هاذ المنطقة أو أن يستثمر في هذا القطاع، لكن هناك آليات تشجيعية التي يمكن أن توجه.

إنما تيبقى المشكل الحقيقي ديال التضامن هو داخل الجهات، ونجد فضاءات اليوم، وهذا هو الغاية ديال هاذ العقود التضامنية المجالية اللي تهضر عليها اللي مازال غادي تشوف النور، وهو يكون ارتباط وثيق ما بين المدينة والمحيط القروي، لأن اليوم لما تنعطيو للجاعات، تنعطيو هذي جاعة قروية اعطيها تدير واحد الساقية، اعطيها تدير واحد الطريق، اعطيها كذا، هذي المدينة...

اليوم يجب أن نحاول أن نعطي لكل مجال موسع حسب حاجياته، ونأخذ منه حسب إمكانياته التي يمكن أن يعطيها، وهذا هو التضامن الذي يساعد على إعطاء جاذبية كبرى لهاذ المجالات، لا للاستثمار ولا حتى للعيش الكريم، لأن ماشي غير قضية الشغل والخدمة، راه خص الناس يعني عايشين في واحد الفضاء اللي مريح، يلقي المدرسة، يلقي خدمات ديال الجودة في المدرسة وفي السبطار وفي كذا، وهذا ما نسعى إليه ولا يمكن أن يتسنى إلا في إطار ضيق شيء ما، ماشي على الصعيد الوطني ولكن ضيق باش كنعرفو الحاجيات ديال كل منطقة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الآني الموالي، موضوعه السياسات القروية بالمغرب. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد أحمد السنيقي:

شكرا السيد الرئيس.

إخواني المستشارين،

الأخت المستشارة المحترمة،

السيد الوزير المحترم،

إن العالم القروي أصبح في قلب اهتمامات الفاعلين والمهتمين، باعتباره

حدود 39 مليون نسمة، وسيكون نصيب القرويين منها 14، ماشي حتى النصف تقريبا الثلث، وانما تتعرفوا اشغال كانت الساكنة في الوقت...

الفقر، السيد الوزير، تبعا لإحصاء قامت به الحكومة السابقة، شكلت الساكنة القروية مدخول ضعيف بالنسبة لـ 43% من الساكنة القروية، وكاينين تمك دراسات تشير، السيد الوزير، أن 90% من الفقراء بالمغرب يعيشون في العالم القروي، و30% اشغال تبحسروا في العام كله؟ 3000 درهم، العام كلو يالاه تيشدوا 3000 درهم، وهاذ الشي ماشي حتى العتبة اللي هي محددة من المنظمات العالمية.

ارتفاع نسبة الأمية، السيد الوزير، نسبة الأمية بالعالم القروي هي في حدود 70%، والتدرس ديال الفتيات ما يقيناش تعرفوه، 48% ديال الأغلبية يغادرون المدرسة، ما تيكملوش القراية دياهم، ما تيكملوش الدراسة دياهم.

التدهور ديال المواد الطبيعية، استنزاف المواد المائية، الجوفية، مشاكل التعرية والتصحّر والتلوث، تدهور الموارد الغابوية وقلة إعادة التشجير دياها، هي الصناعة غذائية.

وهاذ الشي كله، السيد الوزير، تتعرفو، وتهضرو على العالم القروي، فعلا سيدنا الله ينصرو في كل مرة تيتكلم على العالم القروي، ولكن اشكون اللي اسمع لو، واشكون لي دار شي حاجة للعالم قروي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، شكرا.

السيد الوزير، لكم الكلمة للرد على التعقيب.

السيد وزير التعمير واعداد التراب الوطني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

لا شك أن يعني منبع ومورد الإحصائيات ديالنا ليس نفس المبدأ، هناك مشاكل صحيحة في العالم القروي، ولكن هاذ الأرقام التي استمعنا إليها ربما لا تمت للواقع.

كيف ما كان الحال ماشي هذا هو مشكل، النزوح إلى المدن أو يعني التمدن هذي حتمية، راه ما كاينشاي اللي غادي يوقفها، ويمكن نلقبو الآية لأن كنهضروا على 2030، فعلا هناك إحصائيات تقول أن ربما 75% ديال الساكنة أو 80% ستكون في المدن، تقولو أشنو هو كيفاش نواجهو في المدن هاذ الشي هذا، ولكن العالم القروي تيبقى من الأولويات ديال الحكومة، وتنعاولد نأكدها.

وغادي تقول اعلاش، لأن فعلا في إطار، أولا، ما تقوم به الفلاحة، ما تقوم به نحن في إطار يعني الجزء المخصص لوزارة التعمير في صندوق التنمية القروية، فوضعنا إستراتيجية يعني شاملة ومندمجة للتدخلات في العالم القروي، ماشي باش غادي نغطي على الوزارات الآخريين أو غادي نديرو

واحد الكم هائل، وهناك كذلك ما نعرفه من النزوح إلى المدن في وقت ما ونقص في التجهيزات.

لكن يمكن لنا نقولو، يعني باش نكونو موضوعيين، أن خلال العقدين الأخيرين أنجز الكثير لتجاوز هاذ النواقص، سواء في برامج الطرق أو برامج الكهرباء، برامج الماء، تحسين شيئا ما جودة الخدمات المقدمة في الصحة، في التعليم، وغيرها.

إلا أن هناك تحديات يعني في العالم القروي مازالت كبيرة وكبيرة جدا، ويجب فعلا أن تؤخذ بعين الاعتبار، مع العلم أن هناك صعوبة، هناك صعوبة لأن عندما نتحدث عن السياسة ديال العالم القروي راه ماشي قطاع معين أو يعني برنامج معين، فالقطاعات كلها يجب أن تكون التقائية في هاذ الباب هذا، وهاذ الشي اللي جعل لمدة طويلة أن كان لما كنتحدثو على التنمية القروية تفكر في الفلاحة لأن كانت مرتبطة أساسا بالفلاحة.

اليوم التنمية القروية تعتمد على الفلاحة صحيح كعمود أساسي لكن بوحده ما كافيشاي، هناك أشياء أخرى، ونراها كلنا في العالم القروي، تنوع الأنشطة وتدخل كذلك واحد العدد ديال الأمور هنا، هذا اللي جعل أن يعني بعد التوجهات الواضحة الذي أعطاهها جلالة الملك، انكبت الحكومة على تحسين هذه الآليات بخلق ودعم بقوة الصندوق ديال التنمية القروية، بالمخططات مثل المخطط ديال الفلاحة لمخطط المغرب الأخضر، وكذلك (L'INDH) لا بد نعاودو نهضرو عليه الذي جاء كذلك لسد عدد من الحاجيات ووسع من يعني تدخلاته.

احنا في الوزارة كذلك لنا جزء من هاذ الصندوق الذي يهتم بهذه المناطق في الشق غير الفلاحي، وسأتحدث عنه في التعقيب حتى لا أجازف في الوقت.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

فريق الأصالة والمعاصرة في إطار التعقيب.

المستشار السيد عابد شكيل:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيد الوزير،

فعلا نتكلم كثيرا وفي كل مرة على العالم القروي، ولكن رغم ذلك هاذ العالم يعاني من مجموعة من المشاكل، إلى ابغينا نذكر منها غير شيء ما، وأتم تعرفون ذلك، السيد الوزير.

العالم القروي، لوحظ خلال الإحصاء الأخير كان تراجع فيه كبير بالنسبة للساكنة ديالو اللي صبحت من 49 إلى 45%، وصندوق ديال الأمم المتحدة للسكان قال وشار بأن في 2025 ستكون الساكنة المغربية في

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار.

السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار الإجابة على السؤال.

السيد وزير التعمير واعداد التراب الوطني:

شكرا الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد المستشار المحترم،

أنا متفق معكم بأن الأحزمة الخضراء حول المدن لها أهمية ودور كبير، أولا لتحديد التوسع العمراني غير المعقلن، ثم كذلك لإعطاء حتى للسكان ديال المدن واحد الفضاءات التي يمكن فعلا أنها تعطي واحد القيمة وواحد الجودة ديال ظروف العيش.

الإطار القانوني موجود، لأن في إطار القانون الخاص بالتعمير وبكذلك المخططات التوجيهية، فهناك دائما فعلا أننا الآن، وخصوصا في السنوات الأخيرة، نلح على هاذ الأحزمة الخضراء، وحتى على ما نسميه إدخال الطبيعة إلى المدن، أي يعني الحماية كذلك ديال خلق الفضاءات الخضراء وحمايتها.

لكن باش نكونو صرحاء، راه المشكل ما هو شي في القانون وما هو شي واش يعني المخطط تيعطي هاذ التوقعات ديال الأحزمة، لأن قليل المدن التي موجود فيها هاذ الحزام وتيخص غير تحافظ عليها، يعني في جميع المدن يمكن نقولو بأن تيخص يتخلق هاذ الحزام، يعني فني واحد الفضاءات يتشجر أو يكون زراعي أو يكون كذا.

المشكل الذي كايين وهو أن الإنجازات قليلة وضعيفة جدا لأن هاذو أراضي ديال مالهم، ملي كتكون غابة، ملي كيكون ملك عمومي، وهنا التي نلحج الأحزمة الخضراء، مثلا الرباط تمارة وكذا لأن كان العقار عمومي ديال الدولة أو ديال الجماعات السلالية، ولكن عندما يكون العقار للخواص معنى أن شي واحد، وهاذ الواحد مع الأسف هو الجماعة التي هي عندها في القانون كذلك أنها تحمي وتسهر على تطبيق المخططات ديال التعمير والتصاميم ديال التهيئة، ولكن تيخصها تخلص، وعادة الإمكانيات باش ياخذوا هاذ الأراضي قليلة.

ومع ذلك، الآن في جميع المخططات الجديدة نحاول أن يكون بعض التسهيلات لأن اليوم.. ماشي تسهيلات، يعني إجراءات قوية لأن اليوم - مع الأسف - أصبحنا نشوفو بأن إلى ابقينا في هاذ الطريقة هذي المدن ديانا بدأت كتاكل واحد العدد ديال الهكتارات ديال الأراضي الفلاحية سنويا، وصلت لواحد الحد الذي ما يمكنشاي يتحملو المغرب، لأن راه ماشي غير أراضي بورية أو أراضي سلالية، أراضي سقوية التي كتمشي منها عشرات الآلاف ديال الهكتارات سنويا في البناء، وهذا لا يمكن أن يستمر.

ذاك الشبي اللي غادي يديره الوزارات الآخرين، ولكن باش نحاولو نلعبو ذاك الدور ديال الرافعة التي يمكن تساعد هاذ الجماعات القروية وهاذ الفضاءات القروية أنها تنوض بعملها، وعندنا 183 مشروع بأكثر من 3 المليار ديال درهم التي كندخلو فيها احنا كحصة ديانا، مليار و 4 مليون ديال درهم، 90 ديال هاذ المشاريع كلها راه الآن في الجماعات القروي تنجز أو أنجزت، و 93 غادي تنطلق راه كشي توقعت الاتفاقيات ديالها.

واللي ابغيت نقول أن هاذ الفضاء القروي تيردنا للسؤال السابق، فهو في إطار الجهوية كذلك، وفي إطار هاذوك العقود التي اهضرت عليها هي اللي غادي تمكن من تأهيل هاذ العالم القروي وهاذ المناطق القروية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

السؤال الآتي الثالث موضوعه أهمية الأحزمة الخضراء في الحفاظ على وحدة كل مدينة. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد عبد الكريم بونمر:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

الأخوات والإخوة المستشارين،

السيد الوزير،

تعتبر الأحزمة الخضراء امتدادا مفتوحا للمجالات الطبيعية أو الغابوية أو الزراعية المتواجدة أو المهياة حول مدارات المدن أو في بعض أجزائها، نظرا لأهميتها ومهامها المتعددة والحيوية، البيئية منها والاجتماعية والاقتصادية.

واعتبارا لوظائفها في تقريب المجال الطبيعي من الحواضر كمتنفس أساسي للسكان في ظل غياب أو ندرة المساحات داخل مدارات المدن المغربية، فقد عرفت بلادنا عدة مبادرات لتهيئة أحزمة خضراء في جنبات بعض المدن، إلا أن هناك مجموعة من المناطق تعرف تواجد عدد من المدن المتقاربة، والتي تعرف توسعا سريعا يمكن أن يؤدي إلى التصاقها على حساب الحزام الأخضر، مما يتسبب في مشاكل عمرانية، وخلق مدن ضخمة، ومراكز محورية يصعب التحكم فيها، والأمثلة كثيرة في هذا المجال، مما يتطلب الحفاظ على الأحزمة الخضراء من أجل الحفاظ على وحدة كل مدينة أو مركز.

ومن هذا المنطلق، نسألكم، السيد الوزير، عن إستراتيجية الحكومة من أجل الحفاظ على ديمومة الأحزمة الخضراء للمدن المغربية، ثم هل تم وضع إطار قانوني ومؤسسي لتحديد مسؤولية كل المتدخلين في تدبير الأحزمة الخضراء لمدينة؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

فريق الأصالة والمعاصرة في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الكريم بوغمر:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

الأمر هنا لا يتعلق فقط بسؤال في إطار مراقبة الحكومة، ولكن كعقار إيجابية نحن تتفاعل ولا نعقل. لهذا، السيد الوزير، اهضرتو على السؤال الأول والسؤال الثاني والسؤال الثالث وأنا أشكركم ويبدو أن المسألة لا تقتضي سؤال ولكن ربما مناظرة. إذن، غادي تفكرو بشكل جماعي، السيد الوزير.

طرحتمو المشكل ديال العقار، اهضرتو على مثلا الرباط وتمازة، كانت الأراضي ديال الكيش حلت الإشكال، ولكن لا أظن أن مشكل عقار يرهن البلاد، لأن تهضرو على المستقبل ديال البلاد، من الناحية ديال التعمير وكما قلت التصاق المدن، كاي أخطر من هذا هو الزحف على المناطق الفلاحية، وهذا الشيء راه المستقبل ديال اولادنا، المسألة كسبغى إرادة لأن غادي نهضرو مثلا، السيد الوزير، في المسألة ديال تصاميم التهيئة، دائما تبتقى (le périmètre urbain)، اعلاش كنعقلو الأراضي باش بنيو وما نلقاوش أراضي فين نديرو الغابة؟ كنعقلو بسهولة، وانت كنعرف، السيد الوزير، أراضي مشات بـ 50 درهم و2 درهم، وتبناش فيها مدن، ربما غير باش نروجو وباش نديرو مزيان مع ناس آخرين، أنا نتبان لي مصلحة البلاد أولى.

الإشكال فين كايين؟ هو أننا خصنا تفكرو بجدية، السيد الوزير وإلى درنا، السيد الوزير، العراقيل ما غاديش نزيدو، إلى قلنا راه كايين الإشكال ديال العقار، كايينة أراضي المجموع، كايينة أراضي الكيش، كايينة أراضي الدولة كتمشي بأثمنة ما غاديش تقولو زائدة، كيمكن تمشي فابور باش يتبنى فيها العقار، وهذا أولى أنها تدار فيها مناطق خضراء، لأننا غادي نحافظو على البيئة، غادي نحضرو المدن، غادي نخليو للمغاربة واحد المنتفس خاصة المدن اللي ما فيهاش مناطق خضراء، غادي..

تتقولو المغرب الأخضر، انت ملي كنعخرج دابا، السيد الوزير، واحد المجموعة ديال المدن اللي هي معروفة أنها مناطق فلاحية، الزحف ديال الاسمنت ها هي دابا في الشاوية ولا في المنطقة ديال مكناس، الاسمنت كيزحف على المدن، الغابة أولى على الأقل كتحصر، لأن ملي كيصبح المواطن مرغم أنه يحترما. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير التعمير واعداد التراب الوطني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

أنا أعتقد بأن فعلا ليس هناك خلاف فيما يرمي إليه الأسئلة بثلاثة، أنا كذلك وعيت بالوحدة ديال الأسئلة بثلاثة، وتمشي من العام إلى الحصري، ولكن خصنا نكونوا واقعيين أن هاذ المسألة اللي تخلص نحيمو الأراضي الفلاحية، اللي تخلص نحده من التوسع غير المبرر للمدن وللبناء، وكذلك ربما لإعطاء التعمير ديالنا واحد الوجه آخر لأن غادي نضطرو أنذاك بنيو في العلو كذلك، اليوم راه ما ابقاوشاي المغاربة، كنا زمان تنقلو المغربي تخلصو الدويرة ديالو، راه ما يمكن لوش كذا، اليوم راه الناس كيسكنوا في العارات.

إذن، هاذ الشيء كله تخلص يتدار، أنا متفق معك من الآليات هاذ القضية ديال الحزام الأخضر اللي هو كذلك صحي بالنسبة للسكان، وتيحيي البيئة والصحة، ولكن راه الواقع هو أن هاذ الأراضي راه لا بد شي واحد يخلصهم، تقبلو اشكون اللي غادي يخلصهم، كيفاش غادي يخلصهم، امين غادي يجيو الفلوس؟ هذا شغل آخر، أما يعني غادي تؤخذ بالمجان أو بالقوة، هذا لا يمكن، لأن اليوم ابغينا أو كرهنا هاذك اللي كيبيع للبناء راه كيبيع وكتصرف وكيشد، هاذك اللي غادي تاخذ الأرض ديالو باش تدير فيها يعني فضاء أخضر أو كذا أو تجهيز أو غابة، راه شي واحد خصو يخلصو.

اليوم القانون مع الأسف راه كيهضر على الجماعة، خصنا نشوفو جميع، نجلسو جميع، وهذا كذلك في إطار ديال التفكير في التعمير الجديد، في المخططات التعميرية الجديدة، نجلسو كيفاش يمكن لنا نشوفو هاذ الشيء هذا. ويمكن لي تقول لكم، وهذا الشيء كنعرفوه، أن الدول اللي نأجح فيها اشوية هاذ الشيء، راه المخططات الأخضر ديال المدن ولا الأحزمة الأخضر راه الجهات والجماعات هي اللي كانت ساهرة عليهم بقوة، هاذ الشيء في فرنسا، في كندا، في الإنجليز اللي هي بدأت هاذ الشيء هذا. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، وأشكركم على مساهمتكم.

نتنقل إلى الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني، والسؤال الآتي الأول حول الدفاع عن اللغة العربية كهيوية وطنية.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال، فليفضل مشكورا.

قامت بها الوزارة من جهة وكذلك مؤسسات دولية، ونعطي كمثل دراسة (PIRLS⁷) ديال 2012 اللي كتقول بأن فيما يخص المادة العربية المغرب كيوصل هو الأخير، الأدنى، الدولة الأخيرة على 50 اللي هما خاضوا هاذ المباراة، اعلاش؟ لأن اولادو ما كيستطعوش باش يقرأو ويفهموا النصوص والمعلومات اللي هي كتعطي لهم، هذا امتحان اللي كيكون في السنة الرابعة. نزيدكم دراسات أخرى ماشي بعيدة، أجريت بجهة دكالة-عبدة حول مهارة القراءة لتلاميذ الابتدائي في السنة الثانية، بينت أن التلاميذ لا يستطيعون قراءة الحروف أو فهم الكلمات، ها هو المشكل اللي مطروح اليوم اللي خصنا نفهموه، هذا هو المشكل، هذي هي المعضلة، هذي هي الكارثة.

الآن أنا نقولو باش بالي مشغول؟ مشغول بهاذ القضية هذي، كيفاش نلقاو الحل؟ كيفاش؟ كمشيو باش نقيرو اولادنا ونصيفطوهم للإعداديات وهما ما كيغرفوش يقرأو، ومن بعد كتقولو اعلاش كين هاذ الظاهرة بطبيعة الحال ديال الزعف على المدرسة، وكنوصلو في هاذ المستويات اللي احنا فيها اليوم.

لهذا، اسمح لي، السيد المستشار، أنا ما غاديش نعر بالي بهاذ المشاكل وهاذ الهضرة البيزنطينية حول الدارجة وحول العربية وهكذا، الهدف الأول هي هاذ اللغة العربية الوطنية كيفاش نستطعو باش نقيروها مزيان، هذا هو الهدف.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

الفريق الاستقلالي في إطار التعقيب، تفضلوا.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الوزير.

احنا سؤالنا باش نزيدو نظمئن لأن كثر التشويش، هذا التشويش أول من كان يجب أن يتصدى له هي وزارة التربية الوطنية، وتعطينا بدائل في تقويم وتقوية المناهج التربوية للحفاظ عن الهوية المغربية وتقوية دعم اللغة العربية. هذا دوركم، السيد الوزير، هذا دور الوزارة، نحن نظمئن إذا سمعناكم، السيد الوزير، تقولون بأنه مجرد كلام فارغ، أضغاث أحلام لا تساوي شيء، هذا جميل.

ولكن إذا كانت هذاك جمعية زاكورة كتناخذ 400 مليون، اعطينا 400 مليون نعاونو بها المعلمين في البادية، اعطينا شي حاجة، وإلى كان هاذ مول الجمعية صاحبكم، ايوا حتى احنا اصحابكم، الشعب كله المغربي راه صاحبكم، اعطينا للجمعيات كلهم هاذ 400 مليون، ووربونا أشنو غنديرو، نوليو كتقرأو الليل والنهار، نوليو العربية كنهضرو بها حتى في الحلم ديانا اللي ما كنعرفوش آش من لغة كنهضرو بها.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

إخواني المستشارين،

السادة الوزراء،

سؤالي أو سؤال الفريق الاستقلالي اليوم يتمحور عما يروج في الساحة الوطنية حول تداول الدارجة كلغة رسمية، وهنا برزت بعض الوجوه الانتهازية التي تتحين الفرص للانتفاض على المال العام، وأصبحنا نرى ونسمع وبدون نخل ربائب الاستعمار يدافعون عن عودة اللغة الدارجة بديل عن اللغة العربية، وقد نسي أو تناسى هذا الذي ولد بملقعة من الذهب في فمه، وكسب أصدقاء مقربين يكترون عليه العطايا، وأصبحت جمعيته تأخذ أكثر من 4 المليون درهم، 400 مليون سنتيم سنويا كجمعية مقابل أنها تسدي معروفًا للشعب المغربي وللأمة المغربية، وما هو هذا المعروف؟

طمس الهوية المغربية، طمس وقتل اللغة العربية، هذه اللغة لغة القرآن، لغة الضاد، اللغة التي كانت وستبقى دائما بدوام القرآن، وكأنا هنا نتناسى قول الشعراء والشاعر حافظ إبراهيم عندما يقول:

رَمُونِي بِعَقْمِ فِي الشَّبَابِ وَلَيْتَنِي \$ عَقِمْتُ فَلَمْ أَجْزِعَ لِقَوْلِ عُدَاتِي
وَلَدْتُ وَلَمَّا لَمْ أَجِدْ لِعِرَائِسِي \$ رِجَالاً وَأَكْفَاءً وَأَدْتُ بِبَاتِي

هنا العرب والمغاربة لا زالوا فحولا قادرين على العطاء، فليتوقف، وهذا هو طلبي وطلب الفريق الاستقلالي عن موقف وزارة التربية الوطنية في شخص وزيرها الحالي، ماذا أعدت لوقف هذا الهجوم الكاسح على الهوية المغربية وعن اللغة العربية أصلا؟
وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار.

السيد الوزير، لكم الكلمة للإجابة على السؤال، تفضل.

السيد رشيد بن المختار بن عبد الله، وزير التربية الوطنية والتكوين المهني:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

شكرا السيد المستشار على هاذ السؤال.

في البداية، ابغيت نقولو بأن فيما يخص اللغة العربية، مكانة اللغة العربية كمكون للهوية الوطنية مسألة ليست مطروحة، لأن الدستور المغربي واضح بهذا الشأن، هذا باش نقولو ما كاينش الكلام في هاذ الأشياء هذي.

فالسؤال المطروح اليوم هو كيف يمكن للمدرسة المغربية أن توفر التكوين الملائم لكي يتمكن التلاميذ اولادنا باش يستعملوا هاذ اللغة باش يدرسوا بها وينجحوا؟

وخصمكم تعرفوا، وبلا شك كتعرفوا بأن غير كنعرفو بعض التقارير اللي

⁷ Progress in International Reading Literacy Study

- إقليم سلا وما أدراك ما سلا:

- إصدار تكليفات مشبوهة للتستر على بعض المحظوظين، وجعلهم أشباحا؛
- إعفاء رئيس مصلحة من مهامه دون احترام المساطر القانونية، مع إقصاء رؤساء المصالح والتضييق عليهم في مباشرة أعمالهم مع أن القضاء أنصف البعض؛
- تجميد أنشطة العديد من جمعيات المجتمع المدني التي كان لها الفضل في المساهمة في تفعيل المؤسسات التعليمية؛
- عدم صرف مستحقات الأساتذة الذين قاموا بتصحيح أوراق الامتحانات الإشهادية خلال السنة الماضية إلى حدود اليوم، مما كان سيتسبب في مقاطعة امتحانات هاته السنة.
- أما المقاولون والمزودون فهناك من لم يتوصل بمستحقاته رغم إنجازه المطلوب واحترامه لدفتر التحملات، وقد راسلوكم في الموضوع، ولأنحة التجاوزات في هاته النيابة تطول، فهذا المسؤول معروف بمعاركه مع بعض النقابات منذ أن كان في ميدلت، لا يقدر منهج الشراكة، وما فتئ يتلفظ بقاموس إيديولوجي له حمولة عدائية مقبنة.

السيد الوزير المحترم،

قدمنا لكم نماذج ليس إلا، فاللائحة تطول، ولكن سنقدم لكم ملفا متكاملًا في الموضوع، من هنا فإننا نصغي، في الختام، بإمعان كبير عن ما قمتم به أو ستقومون به لتجاوز هذا الاختلال حتى لا تمس منظومتنا التربوية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة، السيد الوزير، للإجابة على السؤال، تفضلوا.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

شكرا لكم على هاذ السؤال. كنت تمنيت لو كنت هاذ اللائحة كلها اعطيتها لي، كنت ذاك الساعة نجوبك، تقولو كل إقليم إقليم وكل نيابة نيابة، ولكن أنا كقول لكم بأن الوزارة كتنقوم بعملية تفتيش والمراقبة والافتتاح والبحث والتحري والتقييم كل مرة اللي كتجيبها شي معلومة وأي شيء اللي كيجعل بأن ملزوم باش نظرو آش كيكون في هاذ الأقاليم وكذا.

ونعطيكم كمثل خلال الفترة الممتدة من شتنبر 2014 حتى اليوم، قامت المفتشية العامة للوزارة بـ 83 عملية تفتيش، 83 أكثر من هاذ العدد اللي

فالله يجازيك بخير، السيد الوزير، احنا اليوم الهدف ديالنا هو أننا نحاربو الاستعمار، وخص الشعب المغربي يعرف، وتعرفوا انما، السيد الوزير، ملي دخلت فرنسا تحتل المغرب، أول ما امشأت امشأت لقتل اللغة العربية، وخلقت لنا ما سمي بالظهير البربري للترقية ما بين المغاربة. إذن، هذي فكرة استعمارية، وكل واحد حاول أنه يحدش أو ينال من اللغة العربية، فما هو إلا ضرب من الخيال، وجزء من عمل الاستعمار الشيطاني.

شكرا السيد الرئيس، وأشكركم سموحا لي.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الآتي الثاني موضوعه الإجراءات التي تعتمده الوزارة القيام بها لوضع حد للاختلالات ببعض الأقاليم.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب لتقديم السؤال، فليفضل الأستاذ مشكورا.

المستشار السيد محمد رماش:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

السيد الوزير،

سؤالنا تغيا من خلاله تطوير منظومتنا التربوية بالموازاة مع الجهود المبذولة، الكشف عن الأعطاب والأخطاء القاتلة التي نرصدها من خلال التدبير المجالي لبعض النيابات، إعطاء الاعتبار للموارد البشرية بالقطاع باعتبارها رافعة محورية لأي إصلاح، إشاعة حكمة ناجعة ترفع أيادي التحكم والتسلط الذي يقوم به بعض مديري الشأن التربوي، وعلى رأسهم بعض المسؤولين الإقليميين، ونقدرو نحصيو 7 من 84 إقليم.

ونقدم من بين أيديكم نماذج من هذه الأعطاب، علنا نستوعب جميعا ما يفتعل في مؤسساتنا من تجاوزات صارخة، تتطلب منا التدخل العاجل لإنقاذ ما يمكن إنقاذه.

نبدأ ببعض الأقاليم، منها:

- إقليم الحميسات، التعسف - باختصار - التعسف على أطر الإدارة التربوية، إغلاق باب الحوار مع أغلب النقابات؛

- إقليم فكيك بوعرفة، تدبير الموارد البشرية خارج المساطر القانونية؛

- إقليم الراشيدية، مشاكل منذ 3 سنوات نتيجة انعدام الكفاءة في التدبير، ثم كان سببا في مقاطعة إصلاح منظومة التربية كحصوله لهذه التجاوزات؛

- إقليم وزان، عدم الشفافية في تدبير الموارد البشرية والمالية، معاناة جهاز التفتيش من تصرفات النائب هناك.

بعض الجمعيات يدافعوا عليه من وجهة نظرهم يدبروا روسهم، ولكن بالنسبة لنا احنا مع محاربة الفساد بصفة عامة.

المسألة الثانية، السيد الوزير، احنا سمعت منذ 3 سنوات بأن المفتشية العامة قامت بمجموعة من الزيارات ومجموعة من التقارير وقد وضعوا أمانا تقارير، ولكن شفناها من بعد 300 صفحة، ولكن لم نر لها النور، لا لعرضها على الشركاء الاجتماعيين ولا لعرضها على القضاء، ولا لعرضها على أي جهة ممكن أنها تثبت منها وأنها تتحقق منها، وخاصة المواد ديال المخطط الاستعجالي، ومعروف أن الإصلاح ديال التعليم ذكرو جلالة الملك في سنتين متواليتين، وبأن كايين اختلالات خطيرة جدا، وبأن المخطط الاستعجالي لم يؤدي دوره، لماذا؟ لأن ما كايينش التنفيذ ديالو والتنزيل ديالو الحقيقي، بل وكان هناك فساد كبير على مستوى.. والتأخر راه باينة وواضحة، وفيينا هي...

السيد الوزير،

راه ما يمكنش نصلحو بمفسد، ابغينا نصلحو خصنا نعلبو على مصلحين بالمعنى العام ديال المواطن، الإنسان المواطن، المقاول المواطن اللي غادي ينجز لنا، الأستاذ المواطن، النقابي المواطن، مدير الأكاديمية المواطن، النائب المواطن، ماشي النائب اللي تيوقف التزامات ولا يعطي اهتمام لا للنقابات ولا للمجتمع المدني، ومع ذلك الوزارة تسكت عنه...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير، لكم.. هل تريدون الرد على التعقيب؟ تفضلوا.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني:

الرد ولكن بسرعة، السيد الرئيس.

أولا، أنا كنشوف بأن من أكتوبر لدا با عطيتكم واحد عدد الحالات اللي مشات للقضاء، وهذا شيء اللي ملموس، ومن جهة أخرى فيما يخص جميع المشاكل اللي كنت طرح، وبالخصوص فيما يخص البرنامج الاستعجالي هي كايين تقارير اللي جات من جهات متعددة وهي كايينة وشفافية اللي ابغي يشوفها يشوفها، وإلى كانت فيها اختلالات بطبيعة الحال غادي يكون التتبع، غادي يكون كل شيء، هاذ الشيء كله موجود.

الآن اللي كيتبين لي هي إلى ابغينا نعملو ونبدأو نقولو كلشي فاسد، ما غادي نصلحو حتى شيء حاجة، أكثر من هاذ الشيء هذا غادي نزرعو الرعب ما بين الناس وكل واحد غادي يوقف، خصنا نكونو موضوعيين، غير كتكون الحالة كايينة، وما كانتش الحالة كايينة.

ولكن من جهة أخرى الإنسان ما خصو ينطلق ويقول بأن يتهم هذي ولا يقول هذي حتى يكون عندو جميع الأشياء من برا، وكايين كلشي محطوط فوق الطلبة، وذيك الساعة الأشياء كيجي تمشي للقضاء وتمشي فين ما خصها تكون.

اتما اعطيتوه، واتخذت مجموعة من الإجراءات التصحيحية والتأديبية والزجرية كذلك في كل الاختلالات والتجاوزات اللي هي لغاتنا.

كما تم عرض بعض الحالات على القضاء، وقول كمثل يتعلق الأمر بناية الجديدة، نيابة الحوز، نيابة مولاي رشيد الدار البيضاء، ومجموعة من الأطر الإدارية داخل المؤسسة التعليمية كذلك. وتعمل الآن حاليا المفتشية العامة للوزارة على إنجاز 21 عملية تفتيش في العديد من الأكاديميات والنيابات، ومنها مدينة سلا، هذي من جهة.

ولكن اللي ابغيت نقول، الوزارة كل مرة اللي كنتلني حالات كنتاخذ الإجراءات، ولكن كيتبين لي بأن كايين هنايا شيء اللي هو حقيقة شخصيا كيفجاني، تقولو بكل صراحة، كنتلناو الناس اللي هما قاموا بأغلاط اللي وفضيحات، وبطبيعة الحال كيتوقفوا وكسيفظو الملف للقضاء، واش كنشوفو؟ كنشوفو واحد الجمعية ديال الناس اللي كنتنوض وراءهم وكتعضدهم، وكتساعل، نعطيكم مثلا في الرباط، الأسبوع اللي فات وقفنا مدير مؤسسة لأن لغينا كيزور الفاكورت، وهكذا شيء طبيعي لازم يمشي للقضاء، 31 مدير وقفوا العمل باش يساندوه، وأنا أساعل إلى كيساندوه واش كيعملوا فخالو؟

أنا اللي كنبغي هي السادة المستشارين تكونوا في جانبي في هاذ الأشياء هذي، وتوقفوا ملي يكونوا هاذ الحالات اتما الأولين تجيو تقولوا لازم نكونوا صارمين في هاذ الحالات هذي كلها. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

السيد المستشار، لكم الكلمة في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الله عطاش:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام الأتمان الأكلان على سيدنا ومولانا محمد.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيد الوزير،

بالنسبة للاختلالات اللي ذكرنا، ماشي أول مرة غندكروها في هاذ المجلس، احنا راه أعضاء في الحوار المركزي وأعضاء في الحوار الاجتماعي، وطالما منذ سنوات ونحن نؤكد على مجموعة من الاختلالات لبعض هؤلاء النواب الذين انتقلوا من منطقة إلى منطقة، وكنا قد وعدنا باتخاذ إجراءات صارمة في حقهم ولم تؤخذ، ماشي أول مرة غادي نظرحوها، احنا نتعرفنا بأننا أعضاء معك في الحوار، وتناقشو هاذ القضية لسنوات طويلة، وبالتالي لا يمكن السكوت عن... واحنا معكم، لا يمكن السكوت عن الفساد مما كان هاذ المفسد، كيف ما كان نوعه، ما نسكتوش على الفساد، وإلى كانوا

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد الوزير، تفضل.. أرجوك السيد المستشار المحترم.
تفضلوا السيد الوزير، الله يخليكم النقاش الثنائي نتجنبوه ما أمكن،
لدينا فرصة أخرى لتعميق النقاش في هذا الموضوع.
السيد المستشار المحترم، لدينا فرص أخرى إن شاء الله لتعميق النقاش
في هذه النوازل.
لكم الكلمة، تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني:

السيد المستشار،

قلت لكم بأن التفتيشية العامة هي كتقوم بعملها في مدينة سلا، غير
غتكمل العمل ديالها وذيك الساعة غادي تبين لنا آش كاين، هاذ الشي اللي
كاين، ما يمكنيش أنا تكون واحد التفتيشية قايمة وغادي يمكن لي نعطي
أجوبة ولا تقول أي شيء، لازم نحترموا المسطرة، نهار اللي تكون اتما من
الأولين اللي غادي تكونوا تعرفوها إن شاء الله.
وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

السؤالان الثالث والرابع تجمعها وحدة الموضوع، لذا سنعرضها دفعة
واحدة، السؤال الأول حول الاستعدادات لامتحانات البكالوريا.
الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال،
تفضلني أستاذة.

المستشارة السيدة لطيفة الزيواني:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

اليوم مليون ونصف تلميذ يجتازون امتحانات البكالوريا، نتمنى بطبيعة
الحال النجاح والتوفيق للجميع، ونتمنى أن تتم هذه الدورة في جو من
التنافسية الشريفة.
السيد الوزير،

لن أذكركم بالأهمية البالغة لامتحانات البكالوريا لا بالنسبة للتلاميذ ولا
بالنسبة للأولياء دياهم ولا بالنسبة للمنظومة التعليمية، لكن لا يخفى عليكم
أنه كل سنة تبرز صعوبات ومشاكل متجددة في تنظيم وسير هذه
ال مباريات، ومن ضمنها تحدي مواجحة بعض الظواهر التي تؤثر سلبا على
نزاهة ومصداقية هذه الامتحانات.

ونذكر في هذا السياق بما وقع في السنوات الأخيرة من بعض حالات
التسريب ولبعض مظاهر الغش المنظم والعام بصفة عامة على المستوى

الوطني.

سؤالي، السيد الوزير، حول الإجراءات التي اتخذتموها لحسن تدبير
وتنظيم امتحانات البكالوريا أو ما هي الترتيبات التي قتم بها للحد من ظاهرة
الغش التي أصبحت ظاهرة عامة تهدد مصداقية البكالوريا بالمغرب؟
وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا الأستاذة المستشارة المحترمة.

السؤال الثاني في نفس الموضوع يتعلق أيضا بامتحانات البكالوريا.
الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد العزيز عزاني:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

الأخت المستشارة،

إخواني المستشارين،

إن تدقيق معطيات الترشيح يجب أن يمر عبر البوابة الرسمية للوزارة
وعبر الرابط لأن الهدف هو توفير قاعدة معطيات دقيقة ومحينة تطابق
المعطيات تلك الواردة في ملف الترشيح وفي الوثائق الرسمية على صعيد
المؤسسة، بغاية الحد الأدنى من الأخطاء التي عادة ما كانت تعتري
المعطيات الشخصية للمرشحين، والتي يتطلب تصحيحها مجهودات خاصة
سواء بالنسبة للمرشح أو الإدارة التربوية، لأن هذه الخدمة الإلكترونية
ستمكن المرشحين من اجتياز الامتحان الوطني الموحد للبكالوريا ومن
الإطلاع على معطيات بطاقة الترشيح الإلكترونية والمصادق عليها.

كما أن طلب إجراء التعديلات الضرورية في حالة عدم مطابقة
المعلومات الواردة في بطاقة الترشيح الإلكترونية، مع تلك المتضمنة في
الوثائق المكونة لملف الترشيح ستمكنه من تتبع تنفيذ طلبات تصحيح
المعطيات خلال الفترة المخصصة لذلك إلى حين المصادقة عليها من الإدارة
التربوية، وكذلك بتنسيق مع النيابات والأكاديميات، وعبر بوابة الوزارة أو
عبر البريد الإلكتروني الخاص بالمرشح، والذي يمكن تفعيله عبر العنوان
والرقم الموحد للتلميذ والرقن السري الذي يسلم من طرف إدارة المؤسسة
التعليمية من أجل تفعيل الحساب.

مع العلم أن الدورات العادية لامتحانات البكالوريا ستجرى ابتداء من
اليوم إلى غاية 13 يونيو 2014، ويرتقب أن تعلن نتائج البكالوريا بعد
التصحيح إثر ذلك بأسبوعين على ما تجرى الدورة الاستدراكية لامتحانات
البكالوريا ما بين 9 و11-2014، أما النتائج ستعلن في 18 يونيو 2014.

وذكرت الوزارة في بلاغ لها حول موعد إجراء الامتحانات المدرسية
الإشهادية دورة يونيو 2014 أن الدورة العادية للامتحان الجهوي للسنة

الامتحانات، وكذلك التصحيحات باش يمكن لهم يوجدوا الامتحان دياهم. أما في الموارد المعبأة لتنظيم امتحان البكالوريا، تقدر نقول لكم بأن هناك تقريبا 100 ألف معلم وإداريين اللي هما كيشاركوا في هاذ العملية، كانت صياغة 165 موضوعا للامتحان، تخصيص 1500 مركز، 24.240 قسم، 50 ألف أستاذ وأستاذة بالحراسة، تكليف 1800 ملاحظ ومرقب، وتكليف 40 ألف مصحح لتصحيح ما يزيد على 3 مليون و600 ألف ورقة.

أما فيما يخص المستجندات لامتحان البكالوريا، هناك تكليف المواضيع لفائدة أبناء المهاجرين المغاربة اللي هما في الخارج لأبنائهم وكذلك لفائدة المهاجرين المقيمين في المغرب، تكليف ظروف الإجراء لفائدة المترشحات والمترشحين ذوي الاحتياجات الخاصة، تحصين شهادة البكالوريا والاعتراف الإداري ضد التزوير، وتطوير استعمال الأنظمة المعلوماتية لتدبير الامتحانات.

أما فيما يخص عملية تصحيح الأوراق، سيتكلف بعملية التصحيح فريق من الأساتذة عوض أستاذ واحد، كين هناك كذلك توافق حول معايير التصحيح ما بين هذا الفريق، التصديق على النقط الممنوحة وتحديد عدد الأوراق المصححة في اليوم الواحد لكل أستاذ إلى 60. هاذو كيغطيو بعض المعطيات فيما يخص الإجراءات اللي قمنا بها.

أما فيما يخص التدابير المتخذة للحد من ظاهرة الغش، بطبيعة الحال هاذ الظاهرة الكل كيتكلم عليها، ولكن يجب الإشارة إلى حالة الغش التي ضبطت خلال السنة الماضية لا تتجاوز 1%، ولكن 1% من 470.000 هي كترجع 4700 حالة، هذا من جهة.

من جهة أخرى بطبيعة الحال أول شيء واللي هو مهم هو تعبئة الأستاذات والأساتذة اللي هما مكلفين بالحراسة على الصرامة والضبط في كل الحالات ديال الغش، منع بشكل قطعي إحضار الهواتف، كلكم كتعرفوا بأن هاذ الشيء ما شي ساهل، ضبط حالات الغش بعد الامتحانات وهذا شيء مهم جدا، هذا كينبغي يقول وخا غشوا عندنا طريقة بها كتنقلوا اغلاش غشوا، كيفاش غشوا وغادي ذيك الساعة غادي ناخذو بطبيعة الحال العقوبات اللي هي لازمة.

فيما يخص العقوبات، إلغاء نتيجة الدورة العادية، الانقطاع من الدورة الاستدراكية، الاتصال إلى حرمان من اجتياز امتحان البكالوريا من 1 إلى 3 السنوات، وبطبيعة الحال إلى كانت حالة عنف وإلى كانت الشبكة اللي هي كتعاطى لهاذ القضية ديال الغش، هاذيك الساعة كتمشي القضية للقضاء.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

الأولى والامتحان الجهوي الخاص بالمترشحين الأحرار ستجرى يوم 16 و17 يونيو 2014، أما الدورة الاستدراكية للامتحان الجهوي للسنة الأولى والامتحان الجهوي الخاص بالمترشحين الأحرار ستجرى يوم 1 و2 يوليوز 2014.

وأضافت الوزارة أن الدورة العادية للأشغال التطبيقية الخاصة بالمترشحين الأحرار ستجرى يوم 18 و19 أما الدورة الاستدراكية ستجرى يوم 3 يوليوز 2014.

وبشأن امتحانات الموحد الجهوي لنيل شهادة السلك الإعدادي، سيجرى ابتداء من تاريخ 19 يونيو 2014، بالنسبة للمترشحين المتدرسين والأحرار، أما الامتحان الموحد الإقليمي لنيل شهادة الدروس الابتدائية ستجرى ابتداء من 23 يونيو 2014، وبالتالي فيجب موافاة كافة المترشحين والمترشحات لاجتياز امتحانات البكالوريا عبر بريدكم الإلكتروني الخاص بهذه الدورة، والذي يتضمن جميع المعطيات والمستجندات المتعلقة بامتحانات البكالوريا.

لنا، نساءلكم، السيد الوزير، ما هي الاستعدادات المتخذة من قبل الوزارة لتمر عملية الامتحانات في ظروف جيدة وسليمة؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني للإجابة عن السؤالين المتعلقين بامتحانات البكالوريا، تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السادة المستشارون،

حقيقة انطلقت صباح اليوم امتحانات البكالوريا، وهاذ السنة اللي هو تقدرو نؤكد عليه هو العدد المرتفع للمترشحين والمترشحات، اللي هو وصل لنصف مليون، خصكم تقدرو هاذ العدد هذا، ومن بينهم 214 ألف ديال الإناث، نسبة 43% تقدرو تقولوا، وهذا شيء مشجع كذلك، وارتفاع عدد المترشحين هاذ السنة بزيادة ديال 4,7%.

فيما يخص عدد المترشحين من التعليم الخصوصي، وصل عددهم لـ 25.748 بزيادة ديال 9,2%، وعدد الأحرار وهذا رقم هائل 165.546، يشكل الآن 33% بزيادة ديال 7,3%.

هاذ الأرقام بطبيعة الحال كان خصنا نقلوا كيفاش باش نواجهوها، وبطبيعة الحال أول شيء اللي هو مهم هي نعطيو لجميع المترشحين واحد الجو وواحد مناخ اللي هو يمكن يدوزوا فيه الامتحانان بكل هدوء من جهة.

وفي هاذ الإطار، أصدرنا دليل المترشح اللي كيضمن جميع المعطيات والمستجندات المتعلقة بامتحان البكالوريا، وكذلك أعطيناها للإمكانيات باش يدخلوا للموقع (taalim.ma) بالأطر المرجعية للمواد المعنية بها

الفريق الاشتراكي في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة لطيفة الزيواني:

شكرا السيد الوزير على الجواب ديا لكم.

نتمن بعض الإجراءات اللي يمكن لها تساهم في محاربة الغش، ولكن عندي مجموعة من الملاحظات بناء على ما سبق، يعني الظواهر اللي عشناها في امتحانات البكالوريا في السنين الأخيرة.

كنلاحظ اعتماد جوج مقاربات، كين المقاربة الأمنية والمقاربة التقنية، وأنا شخصيا عندي ملاحظة، لأن ما يمكنش نعتمدو غير المقاربة الأمنية والمقاربة التقنية، لابد من المقاربة البيداغوجية، وخصها تكون تتعمد على التحسيس والتوعية طيلة السنة وما تكونش موسمية، بالإضافة إلى تطوير المناهج التربوية بالشكل الذي سيحد من هاجس الغش.

احنا ملي كندويو على الغش غير خصنا نديرو الصرامة، ما ندخلوش الهواتف، ما فعلوش، أنا نتعرف في دول أخرى ممكن تجيب لي جميع المراجع، وكتحط له الامتحان ولكن ما كيقدرش ينقل، لأن الطريقة باش كيتوضع الامتحان هي في حد ذاتها كتطارب الغش.

إذن، احنا بدلا بنقاو نشوفو غير المقاربة التقنية والمقاربة الأمنية، خصنا نمشيو للجانب البيداغوجي ونبدعو في هاذ الاتجاه باش ما بنقاوش حابسين على روسنا في واحد القوقعة ديال تيغش وكأن كاع التلاميذ راه كيعشوا.

بالإضافة لهاد المسألة، ولي عندنا واحد التوجس، الآباء خايفين ملي ينجح الولد ديا لهم، خايفين لأن فين غادي يدويه، عدد نقط المعاهد إلى غير ذلك، خايفين ليسقط، خايفين ليغش ويضبط، عاد كانت حالات اللي سلمت للمصالح ديال الأمن في السنوات الأخيرة، واحنا ما شي مع هاذ الإجراءات، احنا مع الجانب البيداغوجي.

في هاذ السنيتين الأخيرتين، كنا طرحنا سؤال وتعهد الوزير، بل تعهدت الحكومة بأنها غادي تجيب لنا مشروع قانون ديال الغش، ما بنقاوش نعتمدو على الدورية، الدورية حتى هي قانون ولكن احنا خصنا قانون، نجيبو مشروع قانون، تجيبو الحكومة لأنها وعدت به باش تكون فيه واحد المجموعة من الضوابط وتبني على شكل تشاركي باش تقدر احنا نحاربو ظاهرة الغش.

في دقيقة، السيد الرئيس، بالنسبة للتصحيح كين واحد الإحجاف ملي كنفلقو جوج ديال الورقات متشابهة، كنعطيو...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الفريق الاستقلالي، تفضلوا.

المستشار السيد محمد طريش:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

قبل تعقيبي على جوابكم، لابد أن أعرج، السيد الوزير، على الأسر المغربية، آباء وأمهات، ونحيبهم وقدرهم على الجهودات الجبارة التي بذلوها من أجل أبناءهم والسهر الليالي، وتهيئة الجو المناسب لهذا الطالب والطالبة المغربية ترقيبا لامتحان البكالوريا، وتمنى لهم النجاح والتوفيق.

والبكالوريا تعتبر بالنسبة لأبنائنا هو صك العبور ومفتاح العبور إلى عالم التعليم العالي والمعاهد العليا والولوج والاندماج في عالم الشغل والتشغيل.

وبهذه المناسبة لابد أن أشير إلى أن حقيقة وزارتك الموقرة، اللي هي وزارة التربية الوطنية، أنها قامت بعدة إجراءات وعدة تهيئات استعدادا لهذا العرس التربوي، ويجب أن يعتبر كذلك بعيدا كل البعد عن أساليب الترهيب والتخويف والتحويل حتى لا يفقد الطالب يعني شعوره، وكذلك يفقد حواسه وتركيزه عند إجراء الامتحانات.

هناك نوع من المبالغة عندما تضعون، السيد الوزير المحترم، ثلاثة أو خمس مراقبين داخل قاعة الامتحان عوض الاختصار على مراقبين اثنين كما سبقت العادة في الامتحانات وفي السنوات الماضية.

إذن، فلا بد، السيد الوزير، أن نوفر من جهة أخرى الحماية والاطمئنان النفسي والدعم يعني السيكولوجي للتلاميذ خلال قيامهم باجتياز الامتحان وكذلك حماية المراقبين عند انتهاءهم من المراقبة والملاحظة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، شكرا لكم.

لكم الكلمة، السيد الوزير، للرد على التعقيبات.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني:

السيد الرئيس،

السيدة المستشارة،

السيد المستشار،

شكرا لكم على هاذ التدخلات، وتقول بأن جميع هاذ الاقتراحات اللي كنجي كلها كتنفعنا. اللي خصنا نقولو بأن القضية ديال امتحانات البكالوريا هي نقولو ورش مفتوح ديناميكي لأن كل سنة سنة وبطبيعة الحال لابد باش نتعاملو مع المحيط من جهة، وهذا اللي جاب لنا طبيعة التطور التكنولوجي وهكذا، خصنا ناخذوه بعين الاعتبار، وغادي ناخذو بعين الاعتبار بطبيعة الحال في المستقبل.

واحنا الآن ابدينا اليوم نيت كنستعملو بعض الأشياء اللي هي كنعطي إن شاء الله، غتبدأ تعطي النتائج، ومن جهة أخرى ابغيت نقول لكم بأن السيدة المستشارة على حق، لأن نوعية الامتحانات كتساهم في الغش، إلى ما كانتش الامتحانات كلها مبنية على الذاكرة هذا غادي يحل واحد

الأبيض المتوسط، متنوعا ورصيد ثقافي غني، مما يستلزم العناية وتوفير كل أساليب الحفاظ والتطور والتعريف به والكشف عن هذا الموروث وهذه الثروة الثقافية التي تخرز بها بلادنا.

فالثقافة اليوم من مصادر الثورة ومن موارد الرفاه والتنمية في أمس الحاجة إلى عصرة وتحديث أساليب وآليات التعامل مع الموروث الثقافي ليم اندماجه بشكل كامل في الدورة الاقتصادية الوطنية.

اليوم في فرنسا منتج قطاع الغناء والموسيقى وحده يساهم في القيمة الإضافية بنسبة النماء في فرنسا بنسبة تفوق ما تنتجه صناعة السيارات برمتها في فرنسا، أتصورون هذه القيمة الكبيرة للثقافة في جزئها المتعلق بالغنى؟

لذلك، نظن بأن المغرب الآن بدأ يستشعر بهذه الأهمية، فهناك أورش انطلقت، الحديث عن الرباط مدينة الأنوار في المستقبل، الحديث عن الدار البيضاء وقوة اجتذابها في المستقبل لتكون عاصمة للسياحة والاقتصاد بقوة اشتباكية خارقة، دور مدينة مراكش بيها وأطلسها ونخيلها وقدرتها كذلك على التعريف بالمملكة، كذلك دور مدينة فاس وسلا، وكل هاته الفضاءات.

ألا ترون أنه وصل الوقت إلى الحديث عن الثقافة بلغة ومقاربة أخرى؟ في هذا الخضم، سيدي الوزير، انخرطت في هذا التحول الكبير، فأعلنتم على أن لديكم تصورا استراتيجيا وخطة مهمة تعلنون عنها، فبدأتم فعلا بالإعلان عنها وتفعيلها من خلال الدعم ورعاية كل الفنانين والمبدعين. لعلنا سنسمع منكم اليوم عن رأيكم في هذا الورش الكبير الذي ننظر فتحه كغيره من الأورش الكبرى التي فتحت في هذه البلاد، والتي كانت تحديا كبيرا ومع ذلك تم الشروع في اختراقها، وبجانبكم السيد وزير العدل الذي فتح ورشا رائعا وكبيرا الذي...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، شكرا، شكرا لكم السيد المستشار.
لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال، تفضلوا.

السيد محمد الأمين الصبيحي، وزير الثقافة:

السيد الرئيس،

السيدة والسادة المستشارين،

بداية، أريد أن أشكر فريق التحالف الاشتراكي على تفضله بطرح هذا السؤال حول دعم المشاريع الثقافية والفنية، وبطريقة أوسع حول الصناعات الثقافية والإبداعية ببلادنا.

بتركيز شديد، أريد أن أذكر أن وزارة الثقافة كانت إلى حدود السنة الماضية تدعم عدد كبير من المشاريع الثقافية والفنية، ولكن بغلاف مالي لا يتجاوز 13 مليون درهم، وبمقاربة تتركز أساسا على دعم الإبداع بدون

تقولو جزء من المشاكل، ماشي كل المشاكل.

الآن بهاذ القضية ديال الهواتف والإلكترونية وذاك الشي كامل، المشكل انت كنعرفو كيفاش كيدخل للقسم، كيكون عندو مخج التلفون، وهكذا وكيصور الورقات ديال الامتحان، وكيصيفظهم على برا، وكين شي واحد على برا اللي كييدا يعمل ذاك الشي وكيعملو على فيسبوك، ومن فيسبوك كيردوه لداخل القسم واحنا ماشيين، هذا هو اللي مطروح اليوم، هذا بطبيعة الحال خصنا نتصدوا له، ولهذا كيخص حراسة داخل القسم تكون صارمة وتكون بطبيعة الحال (la loyauté)، داخل ما خصش الإنسان يخاف باش إلى كان شي واحد كيغش باش يصرح به بطبيعة الحال.

من جهة أخرى كين حلول أخرى، احنا كنفكرو فيها إن شاء الله اللي غتمكنا كذلك باش نتعطوا لهذا المشكل هذا، ولكن كيقتي في الأخير هي التوعية وخص التلاميذ والآباء يعرفوا بأن الغش ما كيصلحش للمصلحة دياهم تماما، لأن إلى ما وقفوش في البكالوريا غادي يوقفوا من بعد، هذا اللي باين واللي كينيين على تقولو الاتصالات اللي كانت عندي مع التلاميذ بالخصوص، أكبر عدد منهم ضد الغش لأن هما واعيين بأن الغش كينقص من المصادقية ديال الشهادات دياهم، وهذا كنبغي تقول بأن كلهم راغبين باش هاذ الظاهرة تنقص، ولكن خصنا نعرفو واحد الحاجة، وعملت واحد الاستطلاع لقيت بأن هاذ الظاهرة موجودة من هذي سنين، ماشي من اليوم، هذي من النهار اللي كان الامتحانات وهي موجودة، وموجودة ماشي غير في البكالوريا، في جميع الامتحانات، القضية اللي هي سلوكية قبل كل شيء.

والآن اللي هو شوية كيوضع أسئلة كثيرة هي كثير من الآباء ابدوا (Normaliser)، ابدوا كيقولوا بأن الغش وسيلة كالوسائل الأخرى، كيطلبوا معه، هذا اللي خصنا نوقفوه باش يبان بأن ما يمكناش نسمحو بالغش، ولا بد باش نكونو صارمين في وجه هاذو اللي هما كيغشوا.
وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير على مساهمتكم.
وننتقل إلى السؤال الآني الموجه إلى السيد وزير الثقافة حول نتائج الدورة الأولى لدعم المشاريع الثقافية والفنية.
الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التحالف الاشتراكي.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

شكرا السيد الرئيس،
السادة الوزراء المحترمين،
السيدات والسادة المستشارين،
السيد الوزير،

يعتبر المغرب أهم الفضاءات الثقافية في المغرب الكبير وفي جنوب البحر

نريد أن أهنئكم وأن أحييكم وأن نشجعكم على المبادرات التي تقومون بها في.. لا أقول في الخفاء، ولكن في الظل، وأتم أعطيتكم بعض الأرقام وبعض المجهودات التي تبذلونها رغم قلة اليد ورغم ضعف ميزانيتكم، ولكن الشيء الذي نؤكد معكم هو أن المغرب خزان ثقافي بامتياز، خزان ثقافي يحتاج إلى من يعتني به، وهو متنوع يحتاج إلى التدريس والتداول كذلك في مجالات مختلفة والبرمجة، والإدماج في السورة الاقتصادية الوطنية.

ولبلوغ هذا الهدف، نرى أنه من الملائم أن تفكروا معنا، وهذي اقتراحاتنا، عندي سلسلة من المقترحات لن يسمح الزمان سأفيكم بها كتابة، أنه آن الأوان لإحداث شعب للتخصص في الصناعة الثقافية بالجامعة، الصناعة الثقافية، وأمامكم كذلك بجانبكم الصناعة جديدة في الصناعة التقليدية انطلق ورشها.

فكذلك لا بد أن تفكروا في الاستعانة بتجارب الأمم والشعوب التي روضت ثقافتها وحمها بقوة من خلال ما يسمى بالحماية الثقافية، أمام تهجم أو هجوم العولمة، وتعرفون المعركة التي تخوضها فرنسا الآن خصوصا في مجال السنما تجاه الثقافة الأنجلوساكسونية الأمريكية.

كذلك نعتقد معكم أن المغرب يستطيع أن يكون رائدا في هذا الباب في مجال ترويض الثقافة، ويسمح لتقديم لأن له من المعايير ومن التعدد في المعار، في الإيكولوجيا، والكتابة، وفي التأليف في الكتب، في الرقص، في الغناء، في التراث الشعبي... إلخ.

هذه المشاريع كلها أو هذه المؤهلات الكبيرة، كلها تحتاج إلى من يدعمها، إضافة إلى أنها متأصلة في مؤسسات تقليدية كبيرة كذلك ومتنوعة بأصولها الأفريقية الأمازيغية، العربية، الحسانية، العبرية، وأضف إلى ذلك المجال الفضائي العام، فهناك إذن حاجة إلى إعادة النظر ووضع برنامج واضح يعتمد على كل هذه الأشياء حتى يمكن...

ونطالب بهذه المناسبة من الحكومة أن تنتبه إلى أن الميزانية المخصصة لوزارة الثقافة كوصية على القطاع غير كافية، ونطالب بمراجعتها ورفعها، هناك مؤشر في الرياضة، يجب أن يكون هناك مؤشر للثقافة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار.

السيد الوزير، لكم الكلمة إن أردتم في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الثقافة:

شكرا للسيد المستشار على هذه المقاربة التي تجعل من الثقافة آلية قوية للتنمية المستدامة.

وزارة الثقافة كانت تعمل في السابق مع المجال الثقافي والفني أساسا كمؤسسة الرعاية، تقدم إعانات وليس دعم لهيكل القطاع، أو تتعامل كفاعل ثقافي، كمؤسسة للإنتاج الموسيقي أو الإنتاج المسرحي أو دار النشر، في

الاهتمام بالجوانب المرتبطة بالترويج والتسويق والتوزيع، بكل الجوانب المرتبطة بجعل الإبداع الثقافي والفني يندرج تدريجيا في ما يسمى الآن بالصناعة الثقافية والإبداعية.

المنطلق أو المقاربة السابقة جعلت أن هذا الدعم المقدم من طرف وزارة الثقافة كان له وقع محدود، ولا يستجيب للانتظارات والحركة الثقافية والفنية في بلادنا، انطلقنا هاذ السنة بمقاربة جديدة، وضعنا أسس، فقط أسس مقاربة جديدة مؤطرة بمرسوم صدر السنة الماضية وبمجموعة من القرارات المشتركة، وخصصنا، انطلاقا من هذه السنة، غلاف مالي يصل إلى 40 مليون درهم، لدعم أربعة مجالات: الكتاب والنشر، الموسيقى والفنون الكورغرافية، الفنون التشكيلية والبصرية، والمسرح.

ووضعنا كذلك دفاتر التحملات بمواصفات مهنية تدقق أو تفصل في الأهداف والمستفيدين ونوعية المشاريع وشروط الترشح ومعايير الاقتناء، وطرق صرف هذا الدعم.

كما تم تعيين لجان متخصصة، ومن مهنين مستقلين في القرار بطبيعة الحال، وأسفرت هذه الدورة للدعم إلى النتائج تم الإعلان عليها قبل أسبوعين.

توصلت اللجان بـ 737 مشروع، في مجالات الكتاب والموسيقى والفنون التشكيلية، وأسفرت مداولات هاذ اللجان على دعم 228 مشروع، منها 179 في قطاع النشر والكتاب، 25 في الموسيقى والفنون الكورغرافية، و24 في الفنون التشكيلية والبصرية.

اللي أساسي في هاذ المقاربة أنها مكنت أولا من تجاوب كبير من الكتاب ومن المثقفين ومن المبدعين، والأمر اللي تعبر عليه هاذ العدد الكبير ديال المشاريع التي توصلنا بها.

ثانيا، مضاعفة الغلاف المالي المخصص لدعم المجال الثقافي والفني، حيث تم ضعف بثلاث مرات هذا الدعم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

السيد وزير الثقافة:

بعجالة. ثالثا، التعامل بشفافية ومهنية مع هاذ المجال ديال الدعم، ومع المشاريع المقدمة سمحت بإعطاء أكثر عقلنة لدعم المشاريع الثقافية والفنية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

فريق التحالف الاشتراكي في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

كبير من المسائل الجنائية، وذلك نظرا لكون النص المحدث للمحاكم التجارية لم يعطي للنيابة العامة تلك الاختصاصات.

ونحن نأمل، وقد طرحنا هذا السؤال منذ ثلاث سنوات، نأمل، وفي إطار ما دشنتموه من إصلاح منظومة العدالة، أن يتم التصدي لهذه الوضعية التي طال أمدها، والتي تتناقض مع الحكامة والتدبير وتوفير الموارد البشرية، وأن تعالج القوانين التي تنظم مؤسسة النيابة العامة في المحاكم التجارية ليكون لها دور يمتشى مع ما هو مطلوب منها.

وبطبيعة الحال سألنا، الذي يطرح نفسه، هو: هل لكم رؤية مستقبلية وآنية في إطار القوانين التي أتم بصدد الآن تهيئتها لمعالجة هذه الوضعية؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد رئيس الفريق. لكم الكلمة السيد وزير العدل والحريات للإجابة على السؤال، تفضلوا.

السيد المصطفى الرميد، وزير العدل والحريات:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار،

السيدة المستشارة،

السادة المستشارين،

بالفعل كما هو معلوم، فالنيابة العامة لها أدوار كثيرة ومهمة في كل العمليات القضائية وفي المنظومة القضائية برمتها لما تم إحداث المحاكم التجارية أحدثت مؤسسة النيابة العامة داخل الهيكل العام للمحاكم التجارية، سواء كانت محاكم تجارية ابتدائية أو استئنافية.

لكن المشكل هو أن الأدوار الطبيعية والكلاسيكية ديال النيابة العامة اللي هي الأمر بالأبحاث والإشراف عليها واتخاذ القرارات اللازمة بشأنها ومن ذلك المتابعة أو الحفظ وممارسة الدعوى العمومية واستئناف الأحكام والقرارات التي يمكن أن تصدر بشأن تلك المساطر، هذه المهام كلها حرمت منها النيابة العامة الملحقة بالمحاكم التجارية بمقتضى النص المحدث للمحاكم التجارية كما تفضلتم، وبالتالي فعندنا النيابة العامة، للأسف الشديد، بسلاطات جد محدودة، وأصبح دورها، كما تفضلتم، دورا ناقصا، بل إنه دور باهت.

ومن تم فإن النيابة العامة موجودة، عندنا الجرائم الاقتصادية كناية، ولكن النيابة العامة ما عندها هاذ السلطة كيفاش تتصرف وكيفاش أنها تأمر بالبحث وكيفاش أنها تتابع.

كان من الممكن أنه ومع وجود النيابة العامة في المحاكم العادية اللي عندها هاذ السلطة اللي رجالها ونساؤها هم ضباط سامون للشرطة القضائية، كان يمكن للنيابة العامة في المحاكم التجارية تحيل الملفات التي ترى أن فيها جرائم اقتصادية على النيابة العامة لدى المحاكم العادية، حتى هذا للأسف الشديد

الوقت اللي اليوم نشغل من أجل تعزيز الآليات التي من شأنها أن تقدم الدعم للإنتاج عبر دعم دور النشر، في إطار سياسة مالية تحفيزية أو سياسة جبائية تحفيزية، أو تقوية دور مؤسسات الإنتاج المسرحي أو الموسيقي. بدعم هذه الآليات الاقتصادية يمكن أن نخاطر تدريجيا في ما يسمى الآن بالصناعات الثقافية والإبداعية، التي تشكل في الدول المتقدمة ما يناهز 5% من الناتج الداخلي الخام.

هذا ممكن، لأن في بلدنا لنا إمكانيات إبداعية قوية، بطبيعة الحال علينا أن نقوي ليس فقط الدعم ولكن هيكله هذا القطاع عبر دعم كل المؤسسات التي تساهم في الإنتاج، في الترويج، في التكوين، في كل الحلقات المرتبطة بالمجالات الإبداعية، بداية مثلا مجال النشر والكتاب، لا يمكن أن ندعم فقط نشر الكتاب، علينا أن نشغل في إطار المقاولات الصغيرة لإنشاء مكتبة البيع، علينا أن نشغل فيما يخص مؤسسة ترويج الكتاب، فيما يخص توزيع الكتاب، فيما يخص التحسيس بأهمية الكتاب، نشغل اليوم في مقارنة شمولية تنطلق من...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، ونشكركم على مساهمتكم في هذه الجلسة.

نتنقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير العدل والحريات حول دور النيابة العامة لدى المحاكم التجارية.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال، السيد رئيس الفريق تفضلوا.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

الزميلة والزلاء الأعزاء،

السيد الوزير،

أعتقد أنكم لا تخالفوني الرأي بكون دور المحاكم التجارية هو دور مركزي ومحوري وهم جدا في المنظومة القضائية ببلادنا نظرا لما تقوم به من دور يتجلى في فض النزاعات، وكذلك معالجة بعض الإشكاليات المطروحة للمقاولات، وذلك من طرف قضاة مشهود لهم بالكفاءة والخبرة والتجربة، وذلك عن طريق صدور أحكام بطريقة في غالب الأحيان تكون في مدد قصيرة.

وتعلمون كذلك أن من بين مكونات المحاكم التجارية ببلادنا مؤسسة النيابة العامة، تلك المؤسسة التي تضم ومنذ عدة سنوات، أي منذ إنشاء المحاكم التجارية، عدد لا يستهان به من القضاة والأطر، إلا أنه يلاحظ على أرض الواقع أن دور النيابة العامة باهتا، إن لم نقل منعما في التصدي لعدد

لتقديم السؤال، تفضل أستاذ.

المستشار السيد جمال سكاك:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير، هاذ السؤال اللي طرحنا في فصل الشتاء وجا دابا في فصل الصيف، ولكن تداركه للشتا الحاية إن شاء الله.

إن بلادنا تعرف -ولله الحمد- تساقطات مطرية مهمة، استبشر لها خيرا المواطنين المغاربة عموما، والفلاحين وساكنة العالم القروي على وجه الخصوص.

لكن بالموازاة مع هذه التساقطات نجد، السيد الوزير، العديد من المناطق بالعالم القروي شبه معزولة عن محيطها الحضري بسبب سوء الأحوال الجوية أو تردي قارعة الطريق، مما يجول دون ولوج المواطنين إلى المراكز والمستوصفات الصحية، وهذا يؤدي إلى انتشار الأمراض المرتبطة بهذا الفصل (الزكام، الربو، أمراض الصدر والحلق والحنجرة)، إضافة إلى مشكل الولادة في هذه الظروف، والذي يكون سبب العديد من الوفيات سواء في صفوف الأطفال حديثي الولادة والأمهات.

السيد الوزير،

هل من إستراتيجية استباقية لوضع حد لهذه المشاكل الصحية التي يعاني منها سكان العالم القروي طيلة السنة، والتي تستفحل على وجه التحديد خلال فصل الشتاء؟

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد الحسين الوردى، وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

السيدة الوزيرة المحترمة،

أولا، السيد المستشار المحترم، أنا كنت دائما أمامكم في هذا المجلس الموقر أقر وأعترف بالاختلالات، بالمشاكل، بالفوارق، بالتفاوتات اللي كاينة في الخدمات الصحية والتوزيع المحلي في ميدان الصحة، وخاصة فيما يخص العالم القروي.

ولكن أكثر من هذا، ما خصنيش نوقف غير في الاعتراف، بالعكس خصنا الحلول. هاذ النظرة هذي لحل المشاكل التي أشرت لها، السيد المستشار المحترم، أولا تعالج في إطار حكومة متضامنة ومتكاملة، لأن واحد

لم يتم لأسباب على كل حال لا مجال للدخول فيها.

إذن، عندنا النيابة العامة بدون مهام حقيقية، إذن أصبحت نيابة عامة موجودة والسلام، الحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة ناقش هذا الموضوع بإسهاب وبعمق، وانتهى في التوصية 108 إلى ما يلي: "جعل النيابة العامة أمام المحاكم التجارية تابعة للنيابة العامة بالمحاكم العادية مع مراعاة التخصص في المادة التجارية"، هذا يعني أن النيابة العامة كيان مستقل داخل المحاكم التجارية الابتدائية والاستئنافية ما غتبقاش، ولكنها ستصبح نيابة عامة فيها أشخاص كمارسوا مهام النيابة العامة وتابعين للنيابة العامة في المحاكم العادية، وبالتالي غادي يعود بالإمكان أنه متى كانت هناك جرائم اقتصادية تكون هناك المتابعات، بعد أن تكون هناك الأبحاث، وتكون الممارسات اللي هي لازمة لدور أي نيابة عامة، يعني فعالة وفاعلة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

الأستاذ الأنصاري.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

السيد الوزير،

إذن نتقاسم نفس الهواجس وتتناقش ونتقاطع في نفس الرؤى، ولكن نحن علينا طرح السؤال وأتم من موقعكم في المسؤولية، الآن تطابقتم مع ما جئنا به، ولكن لمسنا أنكم عازمون على تغيير هذا الواقع، انطلاقا من التوصية 108 التي جاءت بها الهيئة العليا لإصلاح منظومة العدالة.

وتتمنى، السيد الوزير، كذلك باعتبار أن جل الجرائم الاقتصادية مرتبطة بالمقاولة في إطار التسوية أو التصفية وما يترتب على ذلك من إجراءات جنائية، وبالتالي نعتقد أن هذا الطرح الذي ذهبت له التوصية سيوفر كذلك على الوزارة وبالتالي على الدولة عدد كبير من الأطر لتطعم بها النيابة العامة في المحاكم العادية، وبذلك نكون قد ضربنا عصافيرين بحجر واحد.

إذن، اشتياقنا كبير لنرى هذه النصوص على أرض الواقع، وذلك ليكون الجميع راجعا، ولكي لا يتم كذلك أو لا يحس أي أحد بأن دور النيابة العامة بقي كواجحة فقط من أجل دور باهت لا يسمن ولا يغني من جوع. فشكرا لكم، وأستسمح.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، إذن شكرا لكم السيد الوزير على مساهمتكم.

وننتقل إلى الأسئلة الموجهة للسيد وزير الصحة، والسؤال الأول حول تدهور الخدمات الصحية بالمناطق القروية خلال فصل الشتاء.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار

ابغيناكم، السيد الوزير، هاذ الوحدات المنتقلة الي هي ديال جراحة العيون وبعض الجراحات باش تعزز اشوية المناطق الجبلية والقروية، راك تتعرفوا العالم القروي إلى ابغى يتنقل باش ييجي للمستشفى الإقليمي اشحال خصو باش يوصل، وفين المستعجلات ويزاف ديال الحوايج. وملي تيمرض واحد في العالم القروي يتقول يا ربي ما نمرضش، تيبقى يهز يديه، يا ربي هاذ السخانة تمشي علي، يا ربي تدير... عارف العواقب من مور ذاك الشئ اشحال تابعو، وبالخصوص في الإقليم الجبلي اللي هو عزيز عليك وعزيز علينا هو خنيفرة، راه تحلو بعض المستوصفات تما محللين، وليني الأطر راه ناقصة مجال امريرت راه السبيطار في المستوى وتتعترفو به وتنشكروكم على التسريع ديالو، وما فيهبش بعض الأطر الطبية. وجاي المستشفى الإقليمي اللي هو تعدد الاختصاصات في خنيفرة، وابغينا الإستراتيجية دياكم، ما ابغينا هاش حتى هو يتحل ونبقاو حتى هو يكون فيه النقص. وتنشكروكم على الجهودات اللي تديرها.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار الرد.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

غير تتواعدك لأن هذاك مستشفى امريرت ولا المستشفى متعدد التخصصات جميع الموارد البشرية عما قريب، لأن هاذ الرقم اللي اعطيتكم 464 قبالة، هي الرقم ديال 2013، في الأسابيع المقبلة غيم التوزيع ديال الأطر الطبية وشبه الطبية.

أنا نواعدك، لأن ما يمكنش بنينو مستشفى، دابا اخذينا قرار أنه أي مستشفى بني ولا ابغينا بنيوه، تنوجدو ليه من دابا الموارد البشرية، مثل بسيط أنه المستشفى الجامعي ديال وجدة اللي تحل منذ أيام بدا تدريجيا، لأن مجهز بأحسن التجهيزات، حوالي 2 المليار ديال درهم، اعطيناهم امين... اخذوا القرار أنه يتحل 585 منصب مالي، ما ابغينا شئ أنه هاذ المستشفيات غادي تحل وتبقى خاوية.

ثانيا، اللي ابغيت نؤكد عليه أنه كين وزارة الصحة، من غير هاذ الشئ اللي قلت، كين مخطط سنوي للحد من آثار موجات البرد والشتاء، هاذ الشئ اللي تتدوي عليه، تتدوي لك سنويا وزارة الصحة مع وزارة الداخلية اللي تنشوفو فيه، صنفنا 19 إقليم على الصعيد الوطني اللي تتعيش هاذ المعضلة اللي تيجع 990 دوار وأكثر من 500 ألف نسمة.

أخيرا، أنه اللي خصنا نعرفو أنه هاذ التدابير اللي رصدت أمامكم، السيد المستشار المحترم، هاذ الإجراءات هي صحیح نساعدو بها، نعاونو بها، هي غير كافية، غنكذبو إلى قلت لك أنه غادي نحلو جميع هاذ الشئ،

النظرة ديال الحل هي حل أفقي في إطار ما يسمى عندنا في الصحة المحددات السوسيو اقتصادية للصحة، لأن إلى ابنتي مستوصف وما كانتش الطريق، وكانت الشتا هو ما غاديش يوصل له، إلى ابنتي مستوصف وما كانتش الضوء... إلخ، هاذ المسائل كلها نتحاولو نعالجوها في إطار حكومة.

ولكن ما غاديشاي تهرب نقول لك غير هاذ الشئ غير الحكومة ما شئ أنا غير مول الطريق ومول الضو، بالعكس كين إشارات قوية، واحنا في إطار التفعيل ديالها والأجرة ديالها تدريجيا على أرض الواقع، أشنو هي؟ أولا اتما كنعرفوا هي جوج ديال الأنواع:

النوع الأول، المشاكل الكبرى هي تكمن في النقص العددي الحاد ديال الموارد البشرية فيما يخص الأطباء والموارد شبه الطبية، فوزارة الصحة منذ الوزارات المتعاقبة، قبل ما نجى أنا، كانت دائما الأولوية تعطى للعالم القروي، يمكن لي نذكر أنه جل الموارد البشرية، أكثر من 50%، 56% على الأقل تتمشي للعالم القروي، يمكن لي نذكر غير في 2013: 464 منصب مالي ديال المرضين امشاو للعالم القروي.

ولكن قبالة، السيد الوزير المحترم، كان واحد السؤال ديال واحد المستشارين كيفاش نضمنو البقاء ديال الأطر الطبية وشبه الطبية في هاذ الميدان، ولهذا نتماو احنا نتعملو جاهدين باش نخرجو للوجود التعويض على العمل في المناطق الصعبة.

من غير هاذ الموارد البشرية، كين اختلافات أخرى في التوزيع في مجال العرض الصحي اللي تتهم أولا الحلول ديالها قبل كل شئ هي إخراج وتطبيق الخريطة الصحية.

يمكن لي نؤكد لك، السيد المستشار، دابا في هاذ الوقت اللي تنذاكرو فيها كين فريق متكامل ديال وزارة الصحة في الأيام القليلة القادمة للخريطة الصحية، المرسوم إن شاء الله غادي يمشي للأمانة العامة.

ثانيا، تعزيز الخدمات الصحية الثابتة، من بين 153 مستوصف مغلق حلينا منه، ماشي كثير، ولكن حلينا منه وقدرنا نشغلو 63.

ثالثا، تعزيز الخدمات الصحية المنتقلة بالوحدات الطبية المنتقلة، واقنتينا مستشفى متنقل اللي غادي نبدأو به إن شاء الله، نواعدك يوم أكتوبر إن شاء الله باش غادي بيديا في هاذ المدن. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

فريق التجمع الوطني للأحرار في إطار التعقيب.

المستشار السيد جمال سكاك:

شكرا السيد الوزير على الجهودات اللي تديرها، ومن نهار ترأستو هاذ الوزارة الحمد لله راه كين الخير.

الدولة قليلة، وهذي غتساهم في المداخل ديال الدولة، بالله عليكم واش هذا منطوق؟ واش هاذ الشئ معقول؟ واش يمكن لنا تقبلوه ولا تقبلوه هاذ التناقض؟ غير معقول، السيد الوزير، نهائيا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

أولا، السيد المستشار المحترم الشكر الجزيل لفريق الأصالة والمعاصرة على طرحه لهذا السؤال اللي دائما تيرجع.

فأذكر، وانت عارف هاذ الشئ، أذكر لأن أشرت للسيجارة الإلكترونية، التدخين سواء تعلق الأمر بالسيجارة الإلكترونية أو التدخين العادي هو مرض عضال، مزمن، خطير، اللي شرت ليه في العالم كله، حوالي 8 المليون نسمة تموت سنويا، 8 المليون سنويا تموت من جراء هذا التدخين، وشرت ليه سرطان الرئة، 90% سرطان الرئة هو التدخين، 42% حتى 50% أمراض الجهاز الهضمي و15% أمراض القلب والشريان الكبرى باش هاذ المعضلة.

صحيح، كين القانون في المغرب 15.91، صحيح، وليني هاذ القانون، السيد المستشار المحترم، أنا متفق معك ما مغلش، وعارفكم اتما هنايا كتلعبوا دوركم باش الحكومة، وهذا أنا مقتنع به ومتفق معك، غير نقولو هاذ الشئ هاذ القانون ما خرجش مع هاذ الحكومة، ربما الحكومة جابت هاذ الشئ اللي قلت خرج معها غير ربما، اسمح لي غير ماشي باش نرجع لك الكلام، هاذ القانون تتعرفو قديم، يعني ماشي على حساب هاذ الحكومة، ولكن ماشي كتنبؤو، بالعكس أنا تنفهم الحكومات السابقة، حتى احنا تنديرو مجهود.

اللي يمكن نؤكد لك أنا كوزير في هاذ الحكومة، أن هاذ الحكومة كلها إرادة وكلها عزيمة، يعني اخذينا إجراءات وتدابير باش يعني يكون الاتفاق على الاتفاقية الإطار ديال المنظمة العالمية للصحة، وأنت كتعرفها والمغرب والصومال هما الدولتين الوحيدتين في أفريقيا والشرق اللي ما امضاوش على هاذ الاتفاقية، المغرب والصومال، احنا جوج بنا اللي ما امضينا عليها.

واحنا كلنا عزيمة، وكتعرف أنه كين قانون، لأن اللي خصنا نعرفو ما خصناش عاود ثاني نربو، اعلاش ما ابغينا نربو؟ لأن هاذ القانون اللي تنذكرو عليه 15.91 قديم، المراسم إلى زرينا نخرجوهم، رجع هاذ الشئ، امشى هاذ القانون، خاص قانون آخر.

واخذينا واحد القانون كان يعني تقدم به الفريق الاشتراكي المحترم،

غير كافية لحل هذه المعضلة على المدى القريب.

اللي ابغيت نؤكد عليه هو أن الإرادة السياسية القوية كايينة في هاذ الحكومة، وتدرجيا إن شاء الله معكم ومع المستشارين ومع جميع النواب أنه نخلو هاذ المعضلة شخصيا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

السؤال الموالي موضوعه مقارنة الحكومة لتنامي آفة التدخين.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد العربي المحرشي:

السيد الرئيس،

السيدة والسادة الوزراء،

السادة المستشارين،

السيد الوزير المحترم،

في الحقيقة هاذ السؤال أنا ما اعرفتش كيفاش حتى تطرح عليكم، ولكن في السنين الأخيرة تنامت ظاهرة التدخين في بلادنا، خاصة لدى الشباب خاصة المراهقين منهم.

السيد الوزير المحترم،

48% من الشباب يتعاطوا لهاذ التدخين، ودابا اتما تتعرفوا مع الحكومة الجديدة، السيد الوزير، ولي حتى التدخين الإلكتروني، ولات الشيشة، الشيشة اللي ما كانتش، مع ظهور هذه الحكومة ظهرت معها الشيشة، وظهر معها التدخين الإلكتروني، شوف العجائب العجاب، هاذ الحكومة نصف ملتحية يعني الظواهر اللي كانت هي ضدها على طول بانت مع الوجود ديالها، مع الظهور ديالها.

25% من هاذ الفئة كيتصابوا بمرض السرطان، 90%، السيد الوزير، من هاذ الفئة كيتصابوا بسرطان الرئة، الدول اللي تتحترم راسها، السيد الوزير، وعندها قوانين اللي تتلزم المدخنين في أماكن خاصة فين يمكن لو يدخن، باش إذا كان شي ضرر ياخذو غير هو.

احنا عندنا القانون ولكن كين غير في الرفوف، الحكومة يالاه تتكلم، الديماغوجية، الكلام، الماكينة ديال الإنتاج، يعني كنتنج الكلام لا أقل ولا أكثر، ولكن باش تطبق القانون ما كاينش.

إذن هاذك الإشهار اللي تيدوز في التلفزيون مجرد استهلاك يعني للميزانية ديال الدولة، تيجي واحد الإشهار خطير، الولد جالس وباه تيدخن وتيقولوا لو الخطر والدخان وتيديرو واحد الرعب، ولكننا هي الحكومة تشجع، والدليل هو أن في هاذ شهر يونيو الحكومة رخصت لواحد الشركة وحدة اخرى باش تبيع واحد المادة خاصة تتلوى بالنيروو الجال اللي تيصاوبوا الحشيش، وملي تتسول على الدليل تيقول لك أودي الموارد ديال

السيد الوزير، لكم الكلمة.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أنا ما غاديشاي.. أنا متفق معك في هاذ الشي اللي قلت فيما يخص السيارة، غير أنا تتوجه لأن التحسيس، ابغينا ولا كرهنا مهم جدا، راه في المغرب 60% تيكيمو غير حاضرين مع عباد الله، وما تيكيمش الكارو غير حاضر، و لهذا التحسيس، راه أولا وقبل كل شيء هو المواطن خصو يفهم هاذ القضية.

أنا إلى سمحت لي غنسالي بكلمة واحدة، غادي تتوجه للمواطنات والمواطنين، غنقول لهم هاذ الهضرة هذي:

أولا، اللي تيكيمي راه قلتها 90% ديال سرطان الرئة، نعاودها 42 حتى 50% أمراض الجهاز الهضمي، و 15% ديال أمراض القلب والشرابين.

فاللي تيكيمي، ما فيش اللي تيكيمي كارو عادي وسيجارة إلكترونية، هاذ الشي غير كذوب، ما فيش اللي تيكيمي كارو لايت وكارو عادي، راه أكثر من لايت. وما فيش اللي تيكيمي جوج كارويات وتيكيمي باكية، فيه إما كتكيمي وذاك الشي اللي قلت، وإما ما كتكيمش، وخصو يفهم أنه هاذ الشي راه هو الوحيد اللي المسؤول على صحته.

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

السؤال الثالث موضوعه تقييم نظام المساعدة الطبية "RAME" بعد مرور أزيد من ثلاث سنوات على تعميمه.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال، تفضلوا الأستاذ عبد المجيد.

المستشار السيد عبد المجيد الحنكاري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسيدان الوزيران المحترمان،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

بعد مرور أزيد من 3 سنوات على تعميم نظام المساعدة الطبية "RAME"، طفت على السطح مؤخرا مجموعة من الاختلالات، لعل أبرزها حسب الوكالة الوطنية للتأمين الصحي، وانطلاقا من تصريحات صحفية سبق أن أدليت بها لبعض المنابر الإعلامية، انخراط مزدوج، حيث تم ضبط 200 ألف حالة مسجلة بالنظامين "RAME" والتغطية

غنفتاعلو معه بكل إيجابية وغندرسوه، واحنا كان حضرنا في الندوة اللي كانت هنا في مجلس المستشارين، كانت عندنا مع المنظمة العالمية للصحة، واللي حضروا فيه بعض المستشارات والمستشارين المحترمين باش يكون اتفاقية باش المغرب يمضي هاذ اتفاقية الإطار. واحنا غاديين في هاذ الاتجاه، هاذ العزم وهاذ الإرادة باش نمشيو في هاذ الاتجاه.

شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

السيد المستشار، هل لديكم تعقيب؟ تفضلوا.

المستشار السيد العربي المرشي:

السيد الوزير،

يمكن القانون كان قبل ما نجي هاذ الحكومة، ولكن الشيشة والتدخين الالكتروني جا مع هاذ الحكومة.

السيد الوزير،

احنا اللي يؤلمنا في الحقيقة هو ملي تشوفو، أنا والله القسم، يعني كنت مؤلم مؤخرا، امشيت اطلعت على ذاك الدراسة ديال 2012-2013، و شفت الزيادة في الكحوليات، اللي استوردها المغرب والزيادة في السيارة، و شفت المداخيل ديال الدولة اللي دخلت للميزانية ديال الدولة من هاذ السجائر اللي واحد النسبة مهمة ارتفعت في هاذ السنوات الأخيرة، وتشوف ذاك الإشهار اللي تكلمت عليه في السؤال، اللي تيديروه للمغاربة، وتنطرح السؤال، تنقول واش معقول يعني احنا نستترو بالمغاربة؟ احنا تستتوردو هاذ الكحوليات وهاذ السيارات، وتتبعوه للمغاربة وتنستافدو منه، وتنغيو نديرو لهم الإشهار تنقولو لهم اللهم راه هذا حرام. وهذا هو النفاق السياسي، السيد الوزير.

لأن الله تعالى وتبارك يقول: "إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَجَةِ الْأَسْفَلِ"، والحكومة، واسمح لي، وهاذ الكلام موجه للسيد رئيس الحكومة، هذا هو النفاق، لأن امنين تستتورد هاذ المواد كلها، وأنا عارفها حرام، واحنا باقين نتذكرو السيد وزير الاتصال ذاك النهار تيتكلم حتى على اللوطو، وذاك ديال القمار باش يستافدوا من المداخيل ديالها، ونجيو نقولو للناس راه هذا حرام. يعني هاذ الشي راه غير معقول، غير معقول نهائيا.

لهذا، السيد الوزير، احنا تنمناو، تنمناو من هاذ الحكومة تكون فيها الجرأة وتكون فيها الصراحة ويكون فيها الوضوح، عوض ما نمشي نتكلم في الشارع وننتقد في الشارع، يعني نقول الحقيقة للناس، اللي هي معقولة معقولة، واللي غير معقولة غير معقولة، ولو تكون الدولة غترج منها. راه ما يمكنش نكونو...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، شكرا لكم السيد المستشار.

⁸ Régime d'Assistance Médicale

ألف حصة تصفية الدم، 14 ألف ديال المرضى ديال السرطان، كإين العمليات الجراحية الكبرى: زرع الكبد أول مرة في تاريخ المغرب، القوقعة، النخاع الشوكي... إلخ. هذي إيجابيات، ما وصلناش لذك الشئ اللي ابغينا ولكن إيجابيات.

ولكن كل هاذ النقائص والاختلالات والسلبيات، لأن احنا راه غير راضي، أنا شخصيا غير راضي لهذه النتائج لأن ابغيت أنه نزيدو أكثر ونعملو أكثر. نختزلها أولا في ضعف البنيات التحتية، لأن هذي ماشي مشكل ديال (RAMED)، (RAMED)، ماشي هي (la carte)، إلى اعطينا لكشي (la carte) ومامشي بها البطاقة وما عندو ما يتداوى، البنيات التحتية، ضعف الموارد البشرية والمالية اللي ادوينا عليها، وأخيرا اختلالات في التدبير والحكامة.

وأشرت لواحد النقطة حوالي 200 ألف مواطن ومواطنة مستفيدين- يا للعجب- بـ (I'AMO⁹)، وخايزين (la carte) ديال (RAMED)، هذا غير معقول، وتنقول لك اخذينا الإجراءات اللازمة وامشينا للقضاء باش هاذو غيرجعوا الفرنك لخراي اللي أخذوا للمستشفيات، راه اخذوا لهاذوك اللي فقراء باش يرجعوا، ولكن هاذ الاختلالات اقترحنا حلول باش نزيدو للقدام.

أولا.. من الأحسن نخلي لأن شفت الوقت سالا، باش الحلول تقترحها في المرحلة الثانية.

شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

تفضلوا، السيد المستشار، إذا كان هناك تعقيب.

المستشار السيد عبد المجيد الحنكاري:

شكرا السيد الوزير المحترم على جوابكم، وأحييكم على الاهتمام والمجهودات التي تقومون بها، وأتمنى لكم كامل التوفيق.

ونزيد كما استبشر المواطنون خيرا في تخفيض أئمة الدواء أن تعمم بطاقة (RAMED) على الأسر المعوزة، وأن تتعامل المصالح المختصة والمستشفيات بنوع من الواقعية والجديّة، حتى يتمكن كل حامل لبطاقة المساعدة الطبية من التطبيب والولوج إلى مراكز العلاج، لا أن يقابل بالرفض إلا في الحالات المستعجلة، لأن ما هو غير مستعجل ففي حالة إهماله سيتفاقم ويصبح مستعجل، إن لم يكن فاته الأوان.

وعليه، نزيد منكم، السيد الوزير، أن تسهروا على إصدار دورية للمسؤولين على المراكز الاستشفائية والمستشفيات العمومية، بأن لا يكتفوا فقط بالحالة المستعجلة لحامل بطاقات (RAMED).

وشكرا السيد الرئيس.

الصحية الأساسية، وضعف نسبة سحب البطائق من طرف فئة الهشاشة ونسبة تجديد الاستفادة، إضافة إلى ضعف وضالة تحصيل التمويل كمساهمات الأشخاص في وضعية الهشاشة، وتحصيل جزئي لمساهمات الجماعات الترابية، زد على ذلك، السيد الوزير، غياب التعاقد مع المؤسسات الاستشفائية.

انطلاقا من هذه المعطيات، نساثلكم، السيد الوزير، على ما يلي:

- ما هو تقييمكم لنظام المساعدة الطبية "RAMED" بعد مرور أزيد من 3 سنوات على تعميمه؟

- ما هي الإجراءات والتدابير المزمع اتخاذها لمعالجة اختلالات هذا النظام؟

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار.

السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار الرد.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة والسادة السادة المستشارون المحترمون،

أولا، السيد المستشار المحترم، غير اسمح لي باش نعدل شوية، ماشي 3 سنين، ماشي أكثر من ثلاثة السنوات، 16 مارس 2012 دابا هي بالضبط عامين و3 أشهر، ولكن ماشي هو هذا هو المهم، المهم هو هاذ النظام هذا كإين إيجابيات، كإين اختلالات ونقائص ومشاكل وكإين حلول، اللي خصنا تقترحوها لأن خصنا نزيدو للقدام.

لايد غنبدو، إلى سمحت لي، بالإيجابيات، فالإيجابيات أولا 8,5 مليون إلى يومنا هذا كإين حوالي 7 مليون اللي مسجلين واللي مستفيدين، يعني أكثر من 84% من الساكنة المستهدفة، هذا إيجابي.

النقطة الثانية ديال الإيجابيات هي الأدوية اللي كنا كنشيوها، كنا كنشيو إلى حدود 2010-2011 الوزارة ما كانتش كتدوز 675 مليون درهم على الصعيد الوطني، ملي جا (RAMED) وصلنا للمليار و200، دابا 2 مليار و200 مليون درهم. وكذلك في الأدوية، وانت كتعرف ابتداء كان هاذ الشئ البارح، ابدينا تخفيض ديال الأدوية، من 20 حتى 80%، اعلاش؟ لأن غمشتي للطبقة المستهدفة وهي الطبقة الفقيرة والطبقة الهشة.

وكإين الولوج للعلاجات، حوالي 400 ألف اللي اخذناه ديال الناس اللي عندهم ارتفاع الضغط الدموي تيداوا في المستشفيات بدون مقابل.

كإين كذلك 530 ألف اللي عندهم مرض السكري، كإين 73 ألف ديال الناس اللي اخذوا.. 7300 اللي عندهم مرض القصور الكلوي اللي 750

⁹ Assurance Maladie Obligatoire

بكل صدق، اختلطت علينا الأمور، الأوراق تخطوا لنا، فتارة تتدخلون كسلطة تنفيذية، وتارة تدعون أنكم لا تمتلكون سلطة التدخل، فأني سلطة للحكومة على الإعلام العمومي؟ وأية آليات تتوفرون عليها لتنزيل سياسة الحكومة في تدبير ملف القطب العمومي؟
شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد رئيس الفريق.
لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد مصطفى الخلفي، وزير الاتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

أتوجه بالشكر للسيد المستشار على طرحه للسؤال.

المغرب اختار اختيارا منذ حوالي 15 سنة، وهو أن يكون الإعلام العمومي إعلاما عموميا، ليس إعلام لا حكومي ولا حزبي، إعلام الأغلبية والمعارضة، هذا اختيار دستوري في الفصل 165 من الدستور والفصل 28، هذا التوجه هو الذي نشغل في إطاره.

كيف تنزل السياسة الإعلامية؟

أولا عن طريق وضع دفاتر التحملات والمصادقة عليها في الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، وهي السياسة الموجودة على المستوى الديمقراطي، غادي نمشيو لبريطانيا مثلا كلقاؤنا الوزارة ديال الإعلام كتعد (Agreement) اتفاقية مع (BBC) على أساس ما هي التزامات الخدمة العمومية، إذن هذا الخطوة الأولى.

وهذا الشيء بدا كيعطي نتائج، في 2012 تدار استطلاع رأي في المغرب على التأثير ديال القنوات الإخبارية الأجنبية، كان عندها تأثير في المغرب، الآن أول قناة أجنبية حاضرة في المغرب بعد استطلاع الرأي اللي درناه مؤخرا نزلت للترتبة 13، الأكثر من ذلك فقدت 50% من نسبة المشاهدة ديالها، اعلاش؟ لأن الحكومة جات قالت ما شي معقول نشرة الأخبار باللغة العربية في القناة الثانية تكون حتى الحادية عشرة ونصف ديال الليل، خصها تكون مع التاسعة إلا ربع، في الوقت اللي الآخريين كيديروا لنا عرض إخباري للمغرب.

نفس الأمر درناه مع البرامج السياسية اللي ولات تقريبا بشكل شبه يومي، بحيث أن المغربي من هاذيك الثامنة حتى الحادية عشر أو العاشرة والنصف ديال الليل كيلقي إما نشرات إخبارية أو كيلقي برامج السياسية في الإعلام العمومي، هذا إجراء.

ثانيا، القضية ديال التعددية، قلنا بان البرامج السياسية خصها تتضاعف، بحيث أنه في 2013 الحضور ديال المعارضة في البرامج السياسية كان الدوبل ديال الحضور ديال المعارضة في البرامج السياسية في 2011، رغم أنه في 2011 كانت عندنا الحضور المعارضة بسبب النقاش

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، هل لكم رد على التعقيب؟ تفضلوا.

السيد وزير الصحة:

كلشي اللي قلت، السيد المستشار، صحيح، وخصنا نديروه، وعندنا اجتماع يوم الجمعة-السبت-الأحد في مراكش، جميع المدراء الجهويين، جميع المناديب على الصعيد الوطني باش ناقشو هاذ الموضوع بالضبط، لأن السورية راه ما ابقاتش في الكتبة كيصيفطها الوزير وجالس بالكرافاط في البيرو ديالو، ماشي هذا هو الحل، أنا متفق معك الدورية... ولكن خصنا نجلسو نتناقشو، لأن حتى هما عندهم المشاكل ديالهم خصنا نسمعوهم، إلى شي واحد تيقول لي الدوا، وخا كيقول لي جوج ديال المليار و200، انت اتقولها وأنا ما تيوصلنيش، خصني نعرف اعلاش ما تيوصلوش، خص نقاش، وخصنا نسمعو للناس، وخصنا نتناقشو ونوسعو قشابتنا، ويقولوا لي ويقول لهم، وإن شاء الله نخلو هاذ الشيء.

أخيرا، إلى سمحت، أنا نقطة واحدة، لأن نهار دخل هاذ النظام ديال المساعدة الطبية، يعني بكل صراحة أحيي جميع المهنيين، كلهم لا في القطاعين الخاص والعام، وخاصة في القطاع العام، اللي تيقوموا بواحد المجهود جبار، لأن الناس تيتزادوا وتيخدموا في ظروف صعبة جدا، وتيقوموا بأحسن وأعلى، أنا تيبان لي ممنة اللي كايته، هما تيتكلفوا بأعلى ما عند الإنسان وهو صحتو اللي تيجي وتيحطها ليه بين يديه، ولا بد خصنا نتكلفو بها، ذاك الشيء اللي قلت السيد المستشار المحترم.
شكرا لكم جميعا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، وشكرا على مساهمتكم.

ونتقل للسؤال الموجه للسيد وزير الاتصال حول السياسة الإعلامية للقطب العمومي.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الدستوري لتقديم السؤال، السيد رئيس الفريق تفضلوا.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون،

السيد الوزير،

لقد شكل واقع الإعلام الوطني موضوع جدل سياسي ومهني غير مسبوق في تاريخ المغرب، هاذ الجدل انطلق مع دفاتر التحملات ولازال مستمر إلى الآن حول تنزيل مقتضيات هذه الدفاتر من جهة، ومن جهة أخرى حول حيادية القطب العمومي واستقلاليتته.

السيد الوزير،

الازدواجية، أنا، السيد الوزير المحترم، في السلوك الحكومي هنا، الوزراء يلجؤون إلى الهاكا ورئيس الحكومة يعطون في قرارات هذه المؤسسة الدستورية أي (La HACA)، بهذا ماذا سيفهم المثقف ورجالات القانون والرأي العام من هذا السلوك؟

ثالثا، سبق لكم، معالي الوزير المحترم، أن أددتم أنكم أوقتم بث البرامج التي اعتبرتموها تشجع الجريمة، اليوم على حسب اللي تسمعوا، تستنجدون برئيس الحكومة، هاذ السلوك ما فهمناش.

كذلك ألا ترون، ومعنا المغاربة، رئيس الحكومة، السي معالي الوزير، يشكك في استقلالية القطب العمومي وبالنيقوض الواضح يأمر، هذي ابغيتك تسمعها، وبالنيقوض الواضح يأمر القطب العمومي بحذف بعض الأشياء، مثلا بث الإحاطة راه هو اللي حذفها؟ أليس هذا تناقض مفضوح حتى لا نضحك على المغاربة؟

نصف دقيقة الله يكثر خيركم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.. عندنا برامج أخرى.. شكرا، شكرا.

السيد الوزير، لكم الكلمة للرد على التعقيب.

شكرا السي الراضي، الله يخليك راه عندنا أسئلة أخرى، الزملاء ديالك كينتظروا، ما يمكنك السيد الرئيس، الله يخليك، الزملاء ديالك كينتظروا، لا يجوز... اعلاش نصف دقيقة، عندنا أيام أخرى ماجية إن شاء الله، لا، لا، ما نعطيكش السي الراضي الله يخليك، أ السي الراضي الله يخليك عندنا أيام أخرى، الله يخليكم أنا أتمس مسح هذا التدخل حسب التوقيت، الله يخليك، أ السي الراضي، السيد الرئيس، الله يخليك.

أنا كنتلمس من الإدارة أنها تمسح تدخل السي الراضي، أنا ما اعطيتكش الكلمة، أنا أتمس أنكم توقفوا في الدقيقة الثانية، وما بعدها يجب أن يمسح.

الكلمة لكم السيد الوزير.. الإخوان كيفوا التدخلات ديالكم حسب الوقت المخصص، أرجوكم، لا اتما ولا السادة الوزراء، خليوننا نسيرو الأمور.. غير ما مرة كنتلمسو منكم بكل احترام وبكل تقدير تكيف تدخلاتكم حسب التوقيت المخصص، باش نكونو في الوقت لأن كايين زملاءكم كينتظروا. الكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعقيب، تفضلوا.

السيد وزير الاتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

أولا، في القضية ديال بث الإحاطة، بالنسبة للحكومة كان عندها موقف، ولكن انتظرت حتى جاء القرار ديال المجلس الدستوري، فاحنا كنيشغلو وفق قرارات المؤسسة الدستورية، آنذاك درنا مراسلة للقطب العمومي نخبره بالقرار، وكنقولو الفصل 100 من الدستور كيقتول بث الأسئلة والأجوبة، القرار ديال المجلس الدستوري فاش طلبات الإحاطة ما فيها الحق ديال جواب الحكومة، إذن راه ما شي أسئلة وأجوبة، لا يمكن

حول الحملة من أجل الاستفتاء على الدستور أو الحملة الانتخابية، إذن هذه هي..

ما كايماش ما كنتوقعش مشاكل، الجديد مع هاذ الحكومة أن فاش كتكون عندنا ملاحظات حول عدم الحياد كما وقع في رد التقرير حول الكهرباء، ما مشاش وزير الاتصال هز التلفون بدا كيقتول لهم اعلاش درتو هكذا وكذا لا، ولينا كنيشغلو في إطار الاستقلالية، جينا حررنا وثيقة قلنا ها الأمور لم تكن دقيقة، ما كانش توازن، ما كانش رأي الحكومة، ما كانش الحياد، وراسلنا اللجنة ديال الأخلاقيات، وهذا من المستجدات اللي جابت الحكومة، لجنة أخلاقيات هي كانت فكرة قديمة ولكن عاد تم إرساؤها، واحنا كنيشيو عند لجنة الأخلاقيات، وهاذ الشي كايين في كل الدول العالمية.

لهذا، هذي مناسبة باش أونوه بالعتاء ديال الصحفيين، لأنه درنا احنا دراسة حول الانتاجات اللي كيقوموا بها الصحفيين المغاربة، وفعلا إنتاجات إيجابية رغم بعض الملاحظات اللي كتوقع، ولكن الصحفي المغربي فاش كيجلس للأرض وتيشغل كيقدم إنتاج مشرف، وهاذ الشي بيناتو نسب المشاهدة.

الشباب المغربي في 2013 نسبة مشاهدة القطب العمومي والخدمات العمومية بلغت 61%، نسبة عالية ديال الشباب اللي ما بين 15 و24 عام، هذه هي النتائج اللي حققناها، واللي الكثيرين ما كيبغوش يهضروا عليها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

لكم الكلمة السيد المستشار.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

أنا اللي غادي يمكن لي نقول لك مع كامل التقدير والاحترام الذي أكنه لكم من القلب ديالي، أن هناك تناقضات، وهذا باش يكون صدر ربح، لأن احنا تناقشو هذا هو اللي ناقصنا، خاص المعطيات نقنعك ولا تقنعني. أولا، بتاريخ 2014/06/3 بمجلس النواب اتهمتم مسؤولين في القطب العمومي، وقلتم بالحرف ابغاو يرجعوا المغرب إلى ماخور في المكسيك، واعتذر عن العبارة احتراماً للأعراف الدولية، هذا واحد.

ثانيا، وزير الصحة، أنا قلت له اجلس، طرح عليه سؤال حول ظاهرة التداوي بالأعشاب التي تبثها بعض القنوات، أكد هو أيضا، ها هو معنا، أن لا سلطة للحكومة على الإعلام، وسيلجأ إلى (La HACA¹⁰)، ها هو معنا.

¹⁰ Haute Autorité de la Communication Audiovisuelle

إن السياسة الانتعاشية لرؤية 2015 يجب أن تطمح في شكلها العام إلى تحقيق هدفين رئيسيين، أولهما هدف تجاري يتجلى في دعم التسويق والرفع من مبيعات الصناعة التقليدية بالمغرب والأسواق الخارجية، يجب رفع رقم معاملات القطاع أيضا عبر عملية ممتدة هي التوزيع والبيع، نظرا للدور المركزي الذي يلعبه اختراق شبكة التوزيع العصرية.

ولكون هاذ الاختراق يشكل إحدى الصعوبات التي تواجهها المقاولات المغربية بالخارج بوجه خاص، يجب كذلك أن تكون استراتيجية تنمية القطاع لإدخال منتوجات الصناعة التقليدية المغربية إلى شبكة التوزيع العصرية، والبحث عن شبكات جديدة لتوزيعها، وخاصة على المستوى الدولي، ومساعدة المقاولات على معرفة الأسواق.

ثانيها، هدف مؤسسي يمثّل بناء الصورة النوعية للصناعة التقليدية وتحسين سمعتها داخل المغرب وخارجه، والعمل على توفير جميع الوسائل الضرورية من أجل بروز فاعلين مرجعيين كبار، قادرين على الإنتاج بالكمية والجودة الكافية للاستجابة للطلب، وعلى تطوير قطاع وإعطائه الدينامية اللازمة، وعلى الرفع من رقم المعاملات.

لذا، نسألكم السيدة الوزيرة: هل استطاعت الحكومة مرة أخرى دراسة وضعية القطاع بشكل دقيق للعمل على تغيير عقلية الإدارة، من إدارة مسيرة إلى إدارة للتنمية، لها منهجية دقيقة لتحويل هذا التراث الثقافي إلى محرك فاعل في تحقيق التنمية الاقتصادية؟
وشكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

لك الكلمة السيدة الوزيرة للإجابة على السؤال، تفضلي.

السيدة فاطمة مروان، وزيرة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي

والتضامني:

السيد الرئيس،

السيدة والسادة المستشارين،

شكرا على هذا السؤال الذي تبيّن الاهتمام ديالك لهاذ القطاع.

فيما يخص وضعية القطاع وتغيير الإدارة من إدارة مسيرة إلى إدارة للتنمية، تعلمون أن الوزارة قبل وضع إستراتيجية 2015 قامت بتشخيص شامل وكامل لوضعية القطاع، وهاذ الإستراتيجية مبنية أساسا على تحول الإدارة إلى إدارة للتنمية بمنهجية دقيقة.

وبالفعل نص البرنامج في المادة 38 على الآليات الكفيلة بتحقيق هذا الهدف، نذكر منها تعزيز وتوسيع الدور الذي تلعبه غرف الصناعة التقليدية عبر وضع القانون رقم 18.09 بمثابة النظام الأساسي لهاذ الغرف.

ثانيا، إعادة هيكلة الوزارة للملاءمة مصالحتها مع المهام المرتبطة بتنمية القطاع.

أيضا تعزيز دور الصانع وتزويده بالإمكانات اللازمة.

بها، فاش تكون طلبات الإحاطة مقرونة بالأجوبة ديال الحكومة كي يمكن البث ديالها، اعلاش؟ لأن ذاك الشيء هو اللي كاين في دفتر التحملات.

(Ia HACA)، الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري فاش اتخذت واحد القرار، احنا ما درناش آنذاك مراسلة للتلفزيون كتنقولو لهم ما تنفذوش القرار ديال (Ia HACA)، لا، احترمنا المؤسسات وامشينا للقضاء، والقضاء أنصفنا، لا في القرار ديال إيقاف تنفيذ حكم استعجالي ولا في القرار ديال الحكم في الموضوع، والقرار ديال القضاء الإداري كان واضح ديال أن القرارات ديال المحكمة الدستورية عندها السمو، وهاذ الموضوع أنا اعتبره متجاوز، وحتى الإخوان في مجلس المستشارين راه النظام الداخلي تأكد فيه هاذ المبدأ.

القضية ديال الأعشاب، أنا راه الأسبوع الماضي هنا كنت واضح، وفاش قدمت الجواب احنا حكومة متضامنة، جبت معايا الرسالة ديال السيد وزير الصحة، وقلنا في هاذ الموضوع العودة إلى الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري هي اللي عندها صلاحية المنع.

كيمن لي تثير الموضوع في المجلس الإداري، كما أثرت الموضوع ديال الجريمة في الاجتماع الأخير للمجلس الإداري للقناة الثانية، ولكن افتتاح برامج الجريمة ما يمكنش نديرو أنا، اشكون غادي يديرو؟ الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، اعلاش؟ لأن القانون عاطيا إبداء الرأي، لمن؟ للوزير الأول، لأن الظهير كان قبل، ماشي... فكان وجوبا أني نمر عبر السيد رئيس الحكومة.

القضية اللي أثيرت، وهنا، لأن هذا مسار ديمقراطي احنا غادين فيه، فاش جينا طرحنا قضية ديال طلبات العروض في الإنتاج، راه ما طرحناش هكذا، بالعكس باش نكسو التعددية.

فاش أنا كنوه بالعمل المسؤول للصحفيين العاملين، لأن خصنا تقدير الجهود ديالهم، وأنا لا أتهم أحدا أو أهاجم أحدا، إذا عندي ملاحظة على مدير راه تنتوجه بها في المجلس الإداري أو لجنة الأخلاقيات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، وشكرا على مساهمتكم.

وننتقل إلى السؤال الموالي الموجه للسيدة وزيرة الصناعة التقليدية وموضوعه إستراتيجية 2015.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال، فليفضل مشكورا.

المستشار السيد محمد زاز:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدتين الوزيرتين،

السادة المستشارين،

ديال درهم في قطاع الصناعة التقليدية، وبالتالي احنا ما شفناش ولو 10% في هاذ الدعم.

كذلك هاذ الإستراتيجية تتلعب دور أساسي وكبير في التشغيل ومحاربة البطالة بضمان العيش الكريم، كذلك كتلعب واحد الدور أساسي في التسويق، والوزير السابق لعب واحد الدور في التجارة العادلة، لأنه ما يمكنش هاذ الوسطاء يبقاو داخل الصناعة التقليدية كيلعبوا اللعب غير اللائق فيما يخص الترويج.

كذلك الجانب الاجتماعي، والجانب الاجتماعي اللي هو مهم فيما يخص التغطية الصحية اللي ما كايناش دابا الآن في الصناعة التقليدية، واللي يجب مراجعة الضمان الاجتماعي في هاذ يعني المداخل ديالو، وكذلك فيما يخص السكن الاجتماعي يجب أن يعمم على الصعيد الوطني. وشكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

لك الكلمة السيدة الوزيرة من أجل الرد على التعقيب، تفضلي.

السيدة وزيرة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

ابغيت غير نقول لك بأن بالنسبة للتغطية الصحية راه احنا خدامين عليها مع وزارات آخرين، وراه احنا تذاكرنا على هاذ الشيء. اتما عارفين الميزانية اللي عندنا، ولكن راه احنا خدامين باش نفعلو ذاك الإستراتيجية وباش هاذوك البرامج كلها نصلوها، اتما عارفين بأن هاذ الشيء راه كاين. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك السيدة الوزيرة، وشكرا على مساهمتك. ننتقل إلى السؤال الموالي موجه للسيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية، موضوعه إبرام الاتفاقيات الجماعية. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الفيدرالي لتقديم السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الرحيم الراجح:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

كما تعلمون، السيد الوزير، أن اتفاقيات الشغل الجماعية أصبحت من بعد مجيء الدستور ديال فاتح يوليوز 2011 مدسرة وفق ما هو منصوص عليه في الفصل الثامن.

غير أنه رغم الأهمية ديال موضوع الاتفاقيات الجماعية، ومن بعد ما تمت

وتعلمون أيضا بأن تم إحداث مصلحة المرصد التي توفر بطريقة دائمة ودورية أهم المؤشرات الخاصة بوضعية هذا القطاع، على سبيل المثال حاليا يمكن لنا نعرفو اشغال (le chiffre d'affaires)، رقم المعاملات الإجمالي اللي في آخر سنة 2013 وصل لـ 20 مليار ديال درهم.

وكذلك تم تعميم المخططات الجهوية التي وصلت إلى 16 مخطط بدل 6 مخططات التي كان منصوص عليها في عقد البرنامج رؤية 2015.

فيما يخص السياسة الانتعاشية لرؤية 2015 بهدفها التجاري والمؤسسي، فقد تم توسيع إشعاع العلامة المؤسسية "حرف المغرب فن وإبداع" اللي دابا معروفة لا في المغرب ولا في خارج المغرب، إذن أصبحت ذات صيت عالمي.

أيضا وضع الشارة الوطنية للصناعة التقليدية الوطنية اللي هي علامة ديال الجودة ديال منتج الصناعة التقليدية، تكثيف المعارض التجارية والمهنية في داخل المغرب وفي خارج المغرب، وكذا المعارض الجهوية التي أصبحت تغطي مختلف جهات المملكة.

فيما يخص البنية التحتية، إحداث قري الصناعة التقليدية وتأهيل المجمعات وإعداد مناطق الأنشطة.

وأخيرا، إحداث دار الصانعة التي تساهم في تثمين دور المرأة الصانعة بالوسط القروي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك السيدة الوزيرة.

الفريق الاستقلالي، لكم الكلمة في إطار التعقيب.

المستشار السيد ناجي فخاري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات الوزيرات،

السيد الوزير،

الأخت والإخوة المستشارين المحترمين،

تحية طيبة،

أنا أشكر السيدة الوزيرة على هاذ العرض، إنما أقول، السيدة الوزيرة، أنه هاذ الرؤية كانت رؤية وأصبحت الآن واقع، وقعت هذه الرؤية أمام أنظار صاحب الجلالة، وبالتالي لا يجب للحكومة التهاون معها.

كذلك يجب تفعيل هذه الإستراتيجية لكي تلعب دورا هاما في التنمية ورفع الاقتصاد. باش غادي تلعب هاذ الدور؟ بالدعم في الاستثمار أولا، الدعم المباشر للحكومة وكذلك الأبنك، لأن هاذ الشيء هذا مذكور في الإستراتيجية وما خرجش للوجود، يعني ما خرجش للأرض الواقع.

لأنه كما قال السيد الوزير السابق للمالية في الحكومة السابقة، وكان أمام السيد رئيس الحكومة أنه الدعم في الاستثمار كيوصل حتى 5 المليون

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية، تفضل.

السيد عبد السلام الصديقي، وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة،

السادة المستشارين المحترمين، أو ما تبقى منهم.

كنشكرو السادة المستشارين على السؤال لأنه هو كيم موضوع أساسي حول الاتفاقيات الجماعية.

كما تعرفون، السيد المستشار المحترم، أن -وقلتوها- لا مدونة الشغل ولا الدستور رفع بشأن المفاوضة الجماعية والاتفاقية الجماعية، لأول مرة المفاوضة الجماعية كتنص عليها مدونة الشغل.

هاذ المفاوضة الجماعية بالطبع كين واحد الدورية ديالها كتنجمع واعترفو بها، الاجتماع الأخير هو كان في أبريل الماضي، كان حضور المركزيات النقابية، اخذنا قرارات وتدابير بالإجماع مهمة، ولعبتو الدور ديالكم، الأطراف الثلاثة تحملت مسؤوليتها وخصنا نسجلوها، السيد المستشار المحترم، باش ما نكونوش سلبين في المناقشة نتاعنا.

ثم، ثانيا، هناك اللجنة المختصة، اللجنة المختصة منوطة بالدور ديال الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، وعمرم اتا النقابات ولا المنظمات أرباب العمل ما فعلتوها، احنا كتنسناوكم، كيمكن لي نوجه لك سؤال كذلك الاتفاقية الجماعية، ما يمكنليس أنا نلعب وحدي الحكومة، خص الشركاء الاجتماعيين، النقابات الأكثر تمثيلا تلعب الدور ديالها.

احنا مستعدين في جميع الحالات، متى كانت الظروف ملائمة، وحتى احنا الحكومة ابغينا نكثرو من الاتفاقيات الجماعية، وانتا عارفينها، حتى احنا شاعرين بالنقص ديال الاتفاقيات الجماعية، لأن وسيلة حضارية أساسية لفض النزاعات ديال الشغل.

وكما تعلمون في الدورة الأخيرة ديال البارح، قبل ما نعطيو التفاصيل أكثر، في الدورة الأخيرة ديال المفاوضة الجماعية خلصنا إلى أن هناك 267 مقالة عندها المؤهلات باش توقع على الاتفاقية الجماعية. هاذ 267 مقالة فيها 100 ألف و2300 أجبر، احنا كتنسناو، احنا مستعدين، ولكن ما يمكنناش احنا لوحدنا نوقعو الاتفاقية الجماعية.

لذلك احنا حريصين، ابغينا النقابات في هاذ البلاد تكون قوية، لها تمثيلية واسعة، باش يمكن لنا نشغلو عليها، راه المشاكل اللي مطروحة ماشي مشاكل ديال الحكومة، خلافا لما تعتقدون، هي مشكل العلاقات الاجتماعية بصفة عامة، ومشكل الأجهزة الممثلة والمعبرة، الضعف ديال النقابات مازال ما وصلناش لذلك المستوى الرفيع اللي كنبصو له.

كبلد احنا ابغينا نقابات، نشجعو بجمع الوسائل باش تكون عندها هاذ

الديسترة ديالها، عمليا لم يتم القيام بما يجب القيام به، ومن طبيعة الحال أولوية الأولويات كيتطلب تفعيل ما جاء به الدستور، ومنها الفصل الثامن. كيتطلب كذلك إعطاء أهمية للمفاوضة الجماعية، المفاوضة الجماعية من طبيعة الحال إلى ما كانش مفاوضة جماعية ما غاديش نوصلو لاتفاقيات الشغل الجماعية.

كيتطلب كذلك في هذا الإطار تفعيل مجلس المفاوضة الجماعية، طبعا يجمع، ولكن خصو واحد التفعيل بشكل قوي، وهو ثلاثي الأطراف، لذلك لا بد من...

كيتطلب كذلك أن تكون الحكومة نموذج من خلال المؤسسات العمومية ذات الطابع التجاري والصناعي، خص تكون نموذج، وخصها يوقع واحد التقدم وواحد التطور في هذا المجال.

كيتطلب كذلك الحوار الثلاثي الأطراف، المفاوضة الجماعية على المستوى الثلاثي يجب تقويتها، الآن خص واحد العمل وواحد المجهود، لأن ما يمكنش نتقدمو إلى ما كانش واحد العمل قوي لتفعيل المفاوضة الجماعية الثلاثية الأطراف، ومن طبيعة الحال لا بد كين واحد النوع ديال التصدير.

كيتطلب كذلك احترام الحريات النقابية، لأنه لا يمكن أن نصل لاتفاقيات الشغل الجماعية دون احترام الحريات النقابية.

كيتطلب كذلك تطبيق القانون ودعم جهاز تفتيش الشغل، ما غيكنش... كيتطلب كذلك التضييق على القطاع غير المهيكل، أي هيكلة القطاع غير المهيكل.

لحد الآن، السيد الوزير، وكما تعلمون وكما تعرفون، أتم أنه لحد الآن منذ مجيء المدونة ديال الشغل وصلنا فقط لـ 14 اتفاقية شغل جماعية من 2004 لهننا، العدد الإجمالي لاتفاقيات الشغل الجماعية يالآه واصلين دابا 35، وما تمتش التجديد ديالها بالمجموع بما في ذلك هاذ 14.

معناه اتفاقيات الشغل الجماعية عندها أهمية كبيرة في تلطيف الأجواء، عندها أهمية في دعم الاقتصاد الوطني، عندها أهمية كبيرة بحكم كتنخلق واحد الأجواء، هي واحد المناخ إيجابي، لكن نقول بكل أمانة أنه لم يتم ما يمكن القيام به بشكل عملي.

وهنا كيف ابدينا في الأول، السيد الوزير، أنه رغم الديسترة، مهم، لأنه ماشي عبث أنه تم الديسترة ديال اتفاقية الشغل الجماعية، وكذلك الفصل الثامن من الدستور يقول يحث الحكومة على تفعيل وتقوية وتشجيع اتفاقيات الشغل الجماعية والمفاوضة الجماعية، لكن لحد الآن عمليا ما تم والو، وهذا يتطلب جهد كبير من طرف الحكومة ومن طرف الفرقاء وخاصة أرباب العمل، في هذا الجانب خاص يتبدل مجهود أكبر لأنه مجال اللي كيتطلب عمل كبير.

شكرا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيد الوزير، لكم الكلمة للرد على التعقيب، تفضلوا.

السيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية:

السيد الرئيس،

السيد المستشار المحترم،

كن متأكد على أن الحريات النقابية ستحترم كاملة، وأن الحكومة ستتصدى لكل محاولة تسعى إلى إفشال أو إضعاف النقابات، أقولها وأقولها بكل مسؤولية، خلافا لما يقال هنا وهناك، أن الحكومة تتحمل مسؤوليتها، وأنا عازمون، غادي نشتغلو يد في يد مع كل النقابات باش نوسعو هاذ السنة إن شاء الله، باش ندخلو في التشجيع لإبرام اتفاقيات الشغل الجماعية.

العام اللي فات كانت محاولتين، في منطقة آسني قامت نقابة معينة مع التنسيق مع الوزارة، ولما تهيأت الظروف امشينا وقعنا الاتفاقية الجماعية، احنا ما عندناش مانع، حيثما كانت الظروف متوفرة سنوقع على الاتفاقية الجماعية، ما عندناش أدنى مانع، بالعكس.

أما اتفاقية 87، السيد المستشار المحترم، وهاذ 87 المتعلقة.. الاتفاقية الدولية التي تعلم جيدا لماذا لم توقعها، وقلناها في إطار الحوار الاجتماعي، الحوار الاجتماعي الذي لم يتوقف خلافا للإدعاءات التي سمعناها اليوم من طرف ناس آخرين، هذا فيه تغليب للرأي العام.

الحوار الاجتماعي قائم، وكان من المتوقع أننا نعقد اجتماع يوم 27 في الشهر الماضي، ونظرا لتواجد النقابات في جنيف في إطار المنظمة الدولية للشغل، وبطلب من النقابات تم تأجيل الحوار إلى يوم 18 من هذا الشهر. فإذن الحكومة تلتزم وتحترم التزاماتها بخصوص الحوار الاجتماعي، وأقولها أننا سنفتح الحوار الاجتماعي في كل القضايا المطروحة، ما كاينش تما شي قضية محرومة ومغيبة عن الحوار الاجتماعي.

نكونو في الموعد، وتعاونو جميع ونشتغلو جميع لمعالجة القضايا الشائكة لبلادنا وللرفع من سمعتها ومستواها التنموي والنقابي والسياسي والثقافي. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

ننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيدة الوزيرة المكلفة بالبيئة حول انعدام مراقبة مطارح النفايات بالمجال الحضري والقروي.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي، الأستاذ التدلاوي تفضل.

النقابات مؤطرة ديال العمال، باش يمكن لنا نعالجو الإشكاليات الأساسية ديال نزاعات الشغل، ونرفعو من المكنة ديال وحدات الإنتاج، إلى غير. وابعينا الباطرونا يكون قوي، عندو تمثيلية، هذا هو البلد الديمقراطي، راه الديمقراطية ما تتجيش غير من جهة واحدة، ماشي غير من الحكومة، الديمقراطية هي إشراك، وهذا هو الدستور الجديد، المقاربة التشاركية. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

الفريق الفيدرالي.

المستشار السيد عبد المالك أفرياط:

شكرا السيد الرئيس.

كنت أتمنى أن تقولوا إضعاف النقابات وإضعاف الأحزاب السياسية بدل ضعف النقابات وضعف الأحزاب السياسية، لأن هذا إشكال آخر وهذا نقاش آخر.

نحن نريد أن نؤكد أنه الاتفاقيات الجماعية عنصر من عناصر الاستقرار الاجتماعي داخل المقاوله وداخل البلد، ونذكر أيضا بأن المغرب كان من ضمن الدول السبابة على التصديق على الاتفاقية 98 المتعلقة بالمفاوضة الجماعية وبالحق في التنظيم سنة 1959 إبان حكومة الأستاذ عبد الله إبراهيم.

وفي هاته الفترة تم إبرام العديد من الاتفاقيات، ناهزت 20 أو 25 اتفاقية جماعية آنذاك، للأسف أن اليوم هناك إمكانية إبرام اتفاقية جماعية على مستوى المقاوله بدل القطاع أو بدل طبيعة الاشتغال ببعض القطاعات.

لذلك، فاليوم نحن مطالبون لأن الدولة هي ضامنة رغم أن المسألة هي ثلاثية الأطراف، وطبعا هناك صعوبات، وحتى مسألة التفتيش هي ضعيفة على الصعيد العالمي وليس المغرب، لكن للأسف هناك استمرار لمحاربة العمل النقابي ببلادنا، وهذا ناتج عن عقلية لم تتطور بعد ولم تواكب بعد المتغيرات الجديدة لدستور البلاد.

وهنا المادة الثامنة التي تحدث عنها أخي عبد الرحيم الرماح، تقول بأنه تعمل السلطات العمومية على تشجيع المفاوضات الجماعية وعلى إبرام الاتفاقيات الجماعية، والدستور هو أسمى قانون.

ونحن نطالب من هذا المنبر أن تصادق الحكومة على الاتفاقية 87 المتعلقة بالحريات النقابية، رغم أن دستور المنظمة الدولية للشغل في مادته الثانية تنص على أن الدول الأعضاء بالمنظمة الدولية للشغل هي ملزمة باحترام الحريات أو باحترام الاتفاقيات والتوصيات الصادرة عن المنتظم الدولي، ودستور البلاد ينص في ديباجته على سمو المواثيق الدولية على كل التشريعات الوطنية.

المستشار السيد سعيد التلاوي:

شكرا السيد الرئيس.

أعتقد أن كايته وحدة الموضوع في الأسئلة، إلى كانت السيدة الوزيرة لا ترى مانعا، فنطرحوهم معا، ويكون عندنا حق التعقيب يكون اشوية...

السيد رئيس الجلسة:

إذن، السؤال الثاني موضوعه حماية بعض الشواطئ من التلوث الصناعي.

نظرا لوحدة الموضوع، أستأذن المجلس الموقر لتقوموا بطرح السؤالين معا، ونطلب من السيدة الوزيرة الإجابة عنها معا إذا كانت مستعدة، فإن لم تكن مستعدة فلها أن تجيب على كل سؤال على حدة. تفضل السيد المستشار لطرح السؤالين معا، تفضل.

المستشار السيد سعيد التلاوي:

السيدة الوزيرة،

احنا كما لا يخفى عليكم، أتم التكوين ديالكم في هاذ الاختصاص، ثم المهمة ديالكم في هاذ الإطار، واحنا كهنوك بعدا لأول مرة كنشوفو الحكومة جابت وعينت واحد السيدة وزيرة اللي هي مختصة في القطاع اللي هي فيه، وهذا كيفرح لأن كيشجعنا أننا كنعرفو أن هذا الموضوع غادي يكون عندو واحد العدد ديال الدراسات على الأقل اللي غادي توجد وتمشي في هذا.

كما لا يخفى عليكم، السيدة الوزيرة، الإنتاج اليومي ديال النفايات اللي كايته في هاذ المطارح العشوائية، إلى اخذينا على سبيل المثال وليس الحصر الدار البيضاء 3700 طن يوميا كندفق، ناهيك عن الفرشة المائية اللي كتكرفس، ناهيك على المس بالمناطق المجاورة بالتلوث وكذلك الماء الصالح للشرب.

أنا غادي أكون جد مختصر في السؤال، من بعد نخلي المجال للتعقيب، السيد الرئيس.

فيما يخص الشواطئ، الشواطئ كنعانيو بزاف من واحد العدد ديال المشاكل، كايين بعض المصانع، احنا كنعرفو المناطق اللي محطمين الرقم القياسي في التلوث، منطقة عين السبع والمحمدية، عين السبع معروفين المصانع اللي هما كيلوحوا في البحر، والمحمدية، كون تهزوا علينا غير المشاكل ديال (la SNEP¹¹) اللي كتلوح لنا ذاك الزواق، ذاك (le mercure) في البحر، وهاذ الشي على نظر وسمع الجميع.

كذلك المحطة الحرارية اللي هي مؤسسة عمومية، ولا بد منها، ولكن خصها على الأقل تحميها من ذاك الفحم الحجري، لما كنجيوا عن طريق القطار وكنشحنوا باش يدخل للمحطة، الغبرة ديالو اللي كتوصل لذوك الجيران، وذيك الحالة وما كيرشوهش بالماء، كذلك هما كيردوا المحطة

¹¹Société Nationale d'Electrolyse et de Pétrochimie

كيردوها بماء البحر.

ونبغيك، السيدة الوزيرة، توقفي لما كيدخلوا الماء بالمضخات ولما كيخرجوه للبحر، اللون ديالو كيفاش داير وأشنو مخرج معه، ولهذا أنا غادي نكتفي بهاذ القدر ونخلي السيدة الوزيرة تجاوب، ومن بعد نعقب. وشكرا.

احتفظوا لي بالوقت ديالي، السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

السيدة الوزيرة، لك الكلمة للإجابة على السؤالين معا، إن أردت الجمع فك ذلك، وإن أردت بالتتابع فك ذلك، تفضلي.

السيدة حكيمه الحيطي، وزيرة المتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة، المكلفة بالبيئة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار،

السادة المستشارين،

السيد الوزير، اسمح لي.

بالنسبة للنفايات الصلبة، النفايات الصلبة كنعرف بأن عندنا واحد التحدي كبير، لأن كان عندنا واحد التأخير كبير على الصعيد الوطني، ويمكن لي نقول لك بأنه من 2008 لهنالك كانت واحد الخطوة جبارة قامت بها وزارة الداخلية ووزارة البيئة وقطاع البيئة آنذاك فيما يخص النفايات، بحيث كايين هناك المخطط المدير للنفايات الصلبة، اللي هذا مشروع ديال 40 مليار، وعندو واحد الأهداف أنه من هنا لسنة 2020 يحسم في المشاكل ديال المطارح العشوائية اللي كانت 350 مطرح عشوائي، كذلك يقوم بتدبير ومعالجة النفايات أو مطارح النفايات على الصعيد الوطني، شدوا المطارح القديمة، يدير الفرز ديال النفايات بمعدل 20%... إلخ.

المشكل اللي وقع في هاذ المخطط، هو عندنا كذلك تأخير في هاذ المخطط، تدارت إنجازات بحيث الآن أنجزنا 15 ديال المطارح مراقبة، درنا 24 مطرح عندنا فيه التهيئة ديالو، درنا إعادة التأهيل ديال 24 مطرح، 15 ديال مطارح، يعني الآن النفايات اللي كتمشي للمطارح المراقبة في المدار الحضري تمثل 37%، ومن هنا لآخر السنة عترجع 44%.

ولكن هذا ما كافيش، لأنه عندنا كيف قلت لك بقت لنا 220 مطرح عشوائي، وحتى المطارح اللي عندنا فيها تأهيل وقعنا لنا فيها مشكل، اعلاش؟ لأن عندنا مشكل ديال الوعاء العقاري، الجماعات المحلية كنعرفو مشاكل باش كيتفتقوا بيناتهم باش كيعزلوا فين غيحطوا المطرح ديال النفايات. الآن الإستراتيجية الجديدة أشنو هي؟ هي أولا ما ابقيناش كنعرفو على مطرح النفايات، رجعنا كنعرفو على مخطط المعالجة والتثمين، لأن النفايات هي بالنسبة لنا فرصة لخلق فرص ديال الشغل، وكنعرفو بأنها كايته 900

ديال الساحل تصادق عليه في مجلس الحكومة، وهذا القانون ديال الساحل هو اللي غادي يخلينا نخرجو هناك المرسوم باش نديرو الحدود القصوى ديال التدفقات السائلة في الساحل، اشغال هذي ما عندناش حدود قصوى، الصانع، دابا احنا في الوزارة عندنا واحد الخزينة ديال التحفيز ديال المصانع اللي ابغاو يديروا محطات المعالجة، ولكن هذي خزينة يعني (une pratique) إرادية، هذي كيديروها إلى ابغي مول المعمل يدير، هو يحط 60% واحنا نخطو 40%.

الآن إلا خرجنا الحدود القصوى، وهذي مسألة اتما في قبتي البرلمان بجوج، أنا كناشدمكم أنكم تتعاونوا معنا باش نخرجو الحدود القصوى، لأنها مورها مصالح كبيرة، إلا خرجنا الحدود القصوى ما غيقاش عندنا المشكل ديال التلوث الصناعي، لأن الآن ما عندناش كيفاش نديرو نتغلبو عليه.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد المستشار.

المستشار السيد سعيد التلاوي:

شكرا السيدة الوزيرة على التوضيحات ديالك. أنا كنتشكرك على الصراحة ديالك، ولكن أنا ما كنتعاتبكش، المشكل مشكل ديال الحكومة ككل، أنا غنقول لك اعلاش، غنعطيك أمثلة بسيطة، الدائمك دولة من المصادر ديال بذور البطاطس، من الأولى، كايبة هولندا وتابعاها الدائمك، إلى آخره، في العالم، كتنصدر للعالم، جميع البذور ديالها كتنسقى بالمياه المنعدمة، وما كتمشيش للبحر وكيسقيو بها.

احنا على سبيل المثال وليس بالحصر، الدار البيضاء بوحدها كتنفق يوميا 500 ألف متر مكعب، نصف مليون في اليوم، بمعنى عندنا تقريبا واحد 160 مليون متر مكعب، هذا براج تقريبا، كان مع كامل الأسف هنا كيخص وزارة الفلاحة تتدخل، وزارة الماء تتدخل، وزارة الداخلية تتدخل، رئيس الحكومة يتدخل، الحكومة ككل تتدخل، ونفكرو في مشاريع وفي دراسات، حرام، جريمة لا تغتفر أن هاذ المياه اليوم تبقى تمشي للبحر.

اشغال عندنا من محطة في الدار البيضاء؟ عندنا محطة في مديونة، وعندنا أكبر محطة هي العنق اللي كتنستوعب 45% من المياه المنعدمة، وكندير شبه معالجة، ما كنديرش معالجة، وعندها واحد الخنـدق (un émissaire) كيدخل بـ 3,5 كيلومتر في البحر، يالاه كتقبض القراعي والكواتشو، وهذا ما كنتعلجشاي ذيك المعالجة.

تمتيت أننا نعملو واحد المحطة ديال المعالجة ديال بصح، وزردو هاذ المياه ترجع للنواحي ديال برشيد وخريكة، وتولي عندنا (une nouvelle Californie) في المغرب، وإلى كنا غنبيعو البطاطا بـ 10 ريال، نبيعوها احنا غير بـ 5 ريال، لأن عندنا الإنتاج، وغادي تكون أراضي الكارة مثلا كلها أراضي ما عمرها ما شافت الماء، يعني ما تصوريش، أنا كفلاح، ما

مليون ديال درهم اللي كتروج في العام غير من تميم النفائات.

فإذن، الآن المغرب غادي في إطار التميم، واحنا كنخدمو بشراكة مع وزارة الداخلية، وكذلك ابدينا بمدينة الدار البيضاء اللي تكلمت عليها، واللي أنا متفقة معك وكشني متفق معك أنها كارثة، واحنا كنشتغلو الآن على مدينة الدار البيضاء، لا من الناحية ديال الجمع ولا من الناحية ديال الفرز، ولا من الناحية ديال محطات المعالجة.

أول يعني محطة ديال الفرز ديال النفائات وديال المعالجة باش غادي نبداء في 2015 غنكون في مدينة الدار البيضاء، لأن الدار البيضاء إلا فكينا المشكل ديال الدار البيضاء، فكينا المشكل ديال 40% ديال النفائات ديال المغرب، كيف قلتو راه 3700 طن في النهار.

هذا فيما يخص كذلك النفائات، درنا واحد المخطط استعجالي، لأن إلى حسبتي في 6 ديال السنوات، يالاه درنا 44%، أو 7 ديال السنوات درنا 44%، راه خصنا 15 عام إلى ابقينا غادين بهاذ الوتيرة.

الآن، أشنو درنا؟ درنا مكاتب دراسات اللي كتواكب الجماعات المحلية كلها، لأن هذا الاختصاص ماشي ديالنا، هذا الاختصاص ديال الجماعات المحلية.

دابا مكاتب الدراسات كتواكب الجماعات المحلية، كتوجد معها دفاتر التحملات، احنا كتواكبهم في الإنجاز، كايين المطارح اللي غادي يتسدوا كلهم غادي توجدهم وزارة البيئة إنجاز مباشر.

محطات المعالجة غادي تكون واحد المواكبة من طرف وزارة الداخلية ووزارة البيئة، كنصاوبو لهم دفاتر التحملات وكنوقفو معهم حتى يعني الصفقة كتدور وكنتبوها في إطار المراقبة.

إذن، هذي منظومة جديدة كتنشتغلو عليها باش نوسعو وتيرة العمل، وإلا كتنو متبعين معايا قمت بزيارة ميدانية لـ 24 مدينة، 24 محطة ديال المعالجة ديال النفائات اللي تبرجت ما بين 2014 و2015، واللي الصفقات ديالها غادي تمر في أوائل شهر (juillet) إن شاء الله بحول الله.

كذلك في النفائات درنا منظومة ديال التميم. الآن في المغرب دفاتر التحملات غادي نمشيو بمؤشرات ديال التميم، غنبداء بـ 10%، لـ 20%، 30%، حتى نوصلو للهدف اللي حطيناه في 2020، باش يمكن لنا نخرتمو الأهداف اللي درنا في هاذ المخطط المديرى اللي هو شراكة مع وزارة الداخلية، ولكن ما نسلوش شراكة مع البنك الدولي، وخصنا نخرتمو المؤشرات.

فإذن، كايبة واحد الديناميكية كبيرة اللي خلقت الآن فيما يخص النفائات، واللي أنا ساهرة عليها، والسيد الوزير ديال الداخلية ساهر عليها، وكنشتغلو جميع باش يمكن لنا نجوها.

فيما يخص الساحل، هنا حطيت يديك على واحد النقطة مهمة جدا وواحد الخلل كبير عندنا على الصعيد الوطني، هي ما كانش عندنا قانون، تجدع قانوني باش نحيمو الساحل، الآن هاذ المشكل تفك، لأن القانون

هاني بلا بعد، غدا في الصباح، الآن هاذ العشية فاش احنا كنتكلمو، الخبراء ديالنا والمدراء ديالنا والسيد الوالي والسادة العمال والسادة.. كنتقول لي مسؤولية الحكومة، أنا كنتقول هذي مسؤولية ديال الجماعات المحلية، وما تنساش بأن الحكومة كانوا عندها أولويات في المغرب.

احنا النهار فاش ابدينا في المغرب راه ابدينا كنفكرو نديرو الماء الصالح للشرب هي الأولى، كانت الأولوية في المغرب في الستينات والسبعينات هي نديرو البراجات ونجمعو الماء، من بعد الأولوية الثانية هي نعطيو الماء الصالح للشرب.

الآن في حدود 2005 اعرفتي شحال كانت عندنا ديال نسبة المعالجة، كانت عندنا 8%، الآن وصلنا لـ 44%. فإذن ما يمكننا نتجاهلو المجهود اللي تدار واللي دارتو الحكومة، ولكن فين كنتفق معك هو أن التحديات مازال قبالتنا، أننا نمشيو في محطات المعالجة، أننا نعيدو النظر في هذاك (l'émissaire)، نعيدو فيهم النظر.

الآن أنا نقول لك في الوزارة اخذت قرار ما كندوز حتى دراسة ديال التأثير ديال البيئة فيها (un émissaire en mer)، ما كايناش، أي دراسة جاتني فيها (émissaire en mer) ما كنعطياهاش الموافقة البيئية، لأنه متفقة معك خصنا نعيدو النظر في هاذ القضية هذي، وكنبدا من الناحية القانونية خصنا نحلو المشكل القانوني ديال إعادة استعمال المياه، راه عندنا مشكل قانوني مازال ما تحلش لحد الآن، وخصنا نعيدو أي نقطة الما في المغرب احنا محتاجين لها، وخصنا نعيدو فيها، وهاذ الشي متفقين معك، وهاذ الشي حاضر في ذهن الحكومة، وكان هناك عرض قبلت رئيس الحكومة والحكومة متفقة عليه، وهذا هو البرنامج اللي احنا اعلاش كنشغلو باش كذلك نسرعو الوتيرة ديال معالجة المياه.

ما ننساوش بأن راه درنا 85 محطة ديال معالجة النفايات، 66 محطة اللي هي دابا في طور الإنجاز، راه ماشي ساهلة تدارت في 8 سنين، وهذا جميل جدا باش ما بنخسوش العمل الحكومي، كاين واحد العمل ومازال خصنا نعملو لأنه كان عندنا تأخير وخصنا نسرعو الوتيرة باش نغلبوه.

فيما يخص الدار البيضاء، أنا كنتقول لك المشكل ديال مطرح النفايات إن شاء الله بحول الله كنشغلوه عليه، وأنا حريصة أننا نلقاو له الحل، مع وزارة الداخلية، مع السيد الوالي والسادة العمال، ومع كذلك الجماعات المحلية والسيد العمدة ديال الدار البيضاء. فإذن غدا في الصباح عندنا اجتماع في الدار البيضاء موسع باش ناخذو القرارات اللازمة فيما يخص مطرح، ويمكن لي نقول بأنه راه الوزارة ووزارة الداخلية راه اعطاو 150 مليون ديال درهم لإعادة التأهيل ديال الدار البيضاء، واتما راكم عارفين هاذ الشي.

الآن احنا، أنا أش كنتقول؟ كنتقول أنا ما غنعطيش 150 مليون ديال

تصويرش الإنتاج يمكن لو يوصل حتى 60-70 طن في الهكتار. هذا فيما يخص هاذ المياه اللي كنتضيع، هذي ثروة أكثر من البترول كنتضيعو فيها يوميا، كنتضيعو فيها لأن (c'est une matière organique très riche)، واحنا كنعطوها للبحر، مع كامل الأسف كنعطوها للفوس للبحر، كنعطوها هالك هباء منتورا.

المحطة ديال عين السبع واللي غتستوعب المدينة الجديدة ديال زناتة اللي فيها 500 مليون ديال السكان كذلك، واللي غادي حتى هي تهز اشوية على الدار البيضاء حتى هي باقي ما وجداتش.

هاذ مطرح اللي تكلمت عليهم، أنا كنتمني وزارة الداخلية تكون تسمعي وينوضوا السادة الولاية، وعلى رأسهم السيد والي الدار البيضاء يشمر، راه عندو 4000 بقرة سارحة تما، و6000 نعجة، وملي كيتكب الكاميو الزبل كيطلعوا الشمكارة فوق منه كينقروا، كيدا هذا أنا مول العظم، هذا مول الكاس، هذا مول الميكة، كل واحد كيباع شي سلعة اللي هي، وكيدا ينقروا عليه، وكيدا يبيعوا في هذاك الشي.

أنا لهلا يسمح اللي كان حيلة وسباب، عبدو ربه كنت نائب المجموعة الحضرية ديال الدار البيضاء، كنت النائب الثالث، وجبت شركة (Biotren) من كندا، وكانت باش تعمل لنا (un golf) فوق مطرح، وغتعمل (le biogaz)، وغتنتج الثلث ديال الكهرباء في المغرب وتبيعو لـ (ONE¹²) اللي كنتستهلك الدار البيضاء، وتلقاو لها وجراو عليها، ما خلوهاش، وبغات الاستغلال 25 سنة وتمشي بحالها وتخلي لنا مطرح، كون راه احنا عندنا، وما نشموش حتى ريحة، ولكن الله يديرها اللي داروها، كاين من مات وكاين اللي باقي حي رفضوهم وجراو عليهم.

ولهذا، نتمناو الآن قبل ما نبداو هاذ الدراسات وهاذ الشي، اللي أنا كنعرفك، آ السيدة الوزيرة، أعرفك معرفة جيدة، أنكم متضلعين في الميدان ديالكم، على الأقل حصروا هاذ الآفة ديال هاذ البهايم اللي سارحين وهاذ المصيبة الكحلة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

لك الكلمة السيدة الوزيرة للرد على التعقيب في حدود 4 دقائق.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة، المكلفة بالبيئة:

4 دقائق؟

السيد المستشار،

أول مشروع ابديت به وامشيت له هو الدار البيضاء، لأنه كيف كتمسك الدار البيضاء كانت ماساني قبل ما نرجع وزيرة. فإذن، باش تكون

¹² Office National de l'Electricité

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك السيدة الوزيرة.

قبل رفع الجلسة، أريد أن أؤكد على المصالح المختصة في الإدارة على مسح وتشطيب كل الكلام قيل في هذه الجلسة زائد بعد الدقيقتين المخصصتين للمستشار المحترم السي إدريس الراضي، التشطيب على كل الكلام الزائد عن الدقيقتين.

بهذا نكون قد أنهينا هذا البرنامج.

شكرا للجميع.

ورفعت الجلسة.

الدرهم وحدة اخرى باش ندير مطرح ديال النفايات، يمكن نعطيو 300 مليون ديال الدرهم ولكن باش نديرو محطة للمعالجة فين نخرجو (le biogaz) وفيين نعيدو الاستعمال وفيين نديرو الفرز، لاسيما وأن كايين 10 آلاف نسمة اللي خدامة في الدار البيضاء في الفرز، والعملية ديال الفرز راها بدأت، را هاذ الأحد هذا طلقت عملية بحري، إلى سقتو لها الخبر، 300 بحري اللي غادي تبدا تدور في الدار البيضاء، الناس اللي غادي يديرو الفرز، مع الشركات اللي كيجمعوا دخلنا الفرز ديال النفايات في الأوطيلات وفي الإدارات وفي المراكز التجارية (les centres commerciaux) دخلنا فيها الفرز ديال النفايات.

وغادي يبقى لنا واحد.. درنا واحد المؤشر ديال أننا غادي نوصلو لـ 11% ثم 15% ثم 20%.